



www.
www.
www.
www.

Ghaemiyeh

.com
.org
.net
.ir

تعليقـات

عليـ

العروـة الوـثـقـى

لـحضرـة العـلامـة .

جـمـعـة الـاسـلام وـالـصـلـيـعـين سـيدـالـشـهـادـاتـ السـعـدـيـدـيـن آـيـة اللهـ فـيـالـعـالـمـينـ

الـبـاجـ الـبـيدـ عـلـىـ الـبـيـهـافـ

مـنـعـ لـهـ الصـلـيـعـينـ بـطـولـ مـلـاـكـ الشـرـيفـ

ـرـاـفـعـةـ الـعـرـامـ ١٣٩٠ـ

الـسـعـدـيـدـ الـلـهـسـاـدـ الـلـهـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

تعليق‌ات على العروة الوثقى

نویسنده:

محمد باقر بهبهانی

ناشر چاپی:

دارالعلم آیت الله البهبهانی

ناشر دیجیتالی:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

فهرست

٥	فهرست
١٤	تعليق على العروة الوثقى
١٤	هوية الكتاب
١٤	إشارة
١٥	باب التقليد
١٦	باب الطهارة
١٦	في المياه
١٦	فصل: الماء الراكد
١٧	فصل: الماء المستعمل في الوضوء
١٧	فصل: الماء المشكوك نجاسته
١٧	النجاسات اثني عشرة
١٧	الخامس الدم
١٨	السادس والسابع الكلب والخنزير
١٨	الحادي عشر عرق الجنب
١٨	الثاني عشر عرق الأبل الجلالة
١٨	فصل: طريق ثبوت النجاسة
١٩	فصل في كيفية تنفس المتنجسات
١٩	فصل: يشترط في صحة الصلة
١٩	فصل اذا صلي في النجس
١٩	فصل فيما يعفى عنه في الصلة
٢٠	فصل في المطهرات وهي امور (احدهما الماء)
٢٠	الثاني من المطهرات الارض
٢٠	الثالث من المطهرات الشمس
٢٠	الرابع الاستحاله

٢١-----	ال السادس ذهاب الثلثين في عصير العنبي
٢١-----	الخامس عشر تيمم الميت
٢١-----	فصل: طريق ثبوت التطهير
٢١-----	فصل في حكم الاواني
٢٢-----	فصل في احكام التخلی
٢٢-----	فصل في الاستئناء
٢٢-----	فصل في الاستبراء
٢٢-----	فصل في الوضوءات المستحبة
٢٢-----	فصل مكروهاته
٢٣-----	فصل في افعال الوضوء
٢٣-----	فصل في شرائط الوضوء
٢٤-----	فصل في احكام الجبائر
٢٥-----	فصل: في حكم دائم الحدث
٢٥-----	فصل: في غسل الجنابة
٢٥-----	فصل: فيما يتوقف على الغسل من الجنابة وهي امور
٢٥-----	فصل فيما يحرم على الجنب وهي ايضاً امور
٢٥-----	فصل: غسل الجنابة مستحب نفسي
٢٦-----	فصل في مستحب غسل الجنابة
٢٦-----	فصل في الحيض
٢٧-----	فصل في حكم تجاوز الدم عن العشرة
٢٧-----	فصل في احكام الحائض
٢٨-----	فصل: في الاستحاضة
٢٨-----	فصل: في النفاس
٢٨-----	فصل: في غسل مس الميت
٢٩-----	فصل: في احكام الاموات

فصل فيما يتعلق بالمحضر ٢٩

فصل: الاعمال الواجبة المتعلقة بتجهيز الميت ٢٩

فصل: قد عرفت سابقاً وجوب تغسيل كل مسلم ٢٩

فصل: في كيفية غسل الميت ٢٩

فصل: في شرائط الغسل ٢٩

فصل: في تكفين الميت ٣٠

فصل: في الحنوط ٣٠

فصل: في الصلاة على الميت ٣٠

فصل: في كيفية صلوة الميت ٣١

فصل: في شرائط صلوة الميت ٣١

فصل: في آداب الصلاة على الميت ٣١

فصل: في الدفن ٣١

فصل: في مكروهات الدفن ٣١

فصل: في الأغسال المندوبة ٣٢

فصل: في الأغسال الفعلية- القسم الثاني ٣٢

فصل: في التيم ٣٣

فصل: في بيان ما يصح التيم به ٣٤

فصل: يشترط فيما يتيم به ٣٤

فصل: في كيفية التيم ٣٥

فصل: في أحكام التيم ٣٥

كتاب الصلوة ٣٨

فصل: في اعداد الفرائض ونواتلها ٣٨

فصل: في اوقات اليومية ونواتلها ٣٨

فصل: في اوقات الرواتب ٣٩

فصل: في احكام الاوقات ٣٩

فصل: في القبلة ٤٠

٤١	فصل: فيما يستقبل له
٤١	فصل: في أحكام الخلل في القبلة
٤١	فصل: في الستر والساتر
٤٢	فصل: في شرائط لباس المصلى
٤٤	فصل: في مكان المصلى
٤٥	فصل: في مسجد الجبهة
٤٦	فصل: في الامكينة المكرورة
٤٦	فصل: في بعض احكام المسجد
٤٦	فصل في الاذان والاقامة
٤٧	فصل: يشترط في الاذان والاقامة امور
٤٧	فصل: في النية
٤٩	فصل: في تكبيرة الاحرام
٤٩	فصل: في القيام
٥٠	فصل: في القراءة
٥١	فصل شبيهاً بكلام الادميين
٥١	فصل: في الركعة الثالثة
٥٣	فصل: في مستحبات القراءة
٥٣	فصل: في الركوع
٥٤	فصل: في السجود
٥٤	فصل: في مستحبات السجود
٥٥	فصل: في سائر اقسام السجود
٥٥	فصل: في الشهد
٥٥	فصل: في التسليم
٥٦	فصل: في الترتيب
٥٦	فصل: في المولات
٥٦	فصل: في القنوت

٥٦	فصل: في مبطلات الصلة
٥٧	فصل: في المكرهات في الصلة
٥٧	فصل: لا يجوز قطع صلوة الفريضة
٥٩	فصل: في صلوة الآيات
٥٩	فصل: في صلوة القضاء
٦٠	فصل: في صلوة الاستيغار
٦١	فصل: في قضاء الولي
٦٢	فصل: في الجماعة
٦٢	فصل: يشترط في الجماعة
٦٤	فصل: في أحكام الجماعة
٦٥	فصل: في شرائط امام الجماعة
٦٦	واما المكرهات
٦٦	فصل: في الخل الواقع في الصلة
٦٧	فصل: في الشك
٦٨	فصل: في الشك في الركعات
٧٠	فصل: في كيفية صلوة الاحتياط
٧١	فصل: في حكم قضاء الأجزاء المنسية
٧١	فصل: في موجبات سجود السهو وكيفيته واحكامه
٧٢	فصل: في الشكوك التي لا اعتبار بها ولا يلتفت إليها
٧٣	ختام: فيه مسائل متفرقة
٧٦	فصل: في صلوة العيدين
٧٦	فصل: في صلوة ليلة الدفن
٧٦	فصل: في صلوة جعفر
٧٦	فصل: جميع الصلوات المندوبة
٧٧	فصل: في صلوة المسافر
٧٩	فصل: في قواعد السفر موضوعاً أو حكماً

٨١	فصل: في أحكام صلوة المسافر
٨٢	كتاب الصوم
٨٢	إشارة
٨٢	فصل: في النية
٨٣	فصل
٨٤	فصل
٨٤	فصل
٨٥	فصل
٨٧	فصل: في شرائط صحة الصوم
٨٧	فصل: في شرائط وجوب الصوم
٨٨	فصل: في طريق ثبوت الهلال
٨٨	فصل: في أحكام القضاء
٨٨	فصل في صوم الكفار
٨٩	فصل: اقسام الصوم اربعه
٨٩	كتاب الاعتكاف
٨٩	إشارة
٨٩	فصل: في أحكام الاعتكاف
٩٠	كتاب الزكوة
٩٠	إشارة
٩٠	فصل: في زكوة الانعام الثلاثه
٩٠	فصل: في زكوة النقادين
٩١	فصل: في زكوة الغلات الأربع
٩١	فصل: فيما يستحب فيه الزكوة
٩٣	فصل: اصناف المستحقين للزكوة
٩٣	فصل: في اصناف المستحقين
٩٥	فصل: في بقية احكام الزكوة

٩٥	فصل: في وقت وحوب اخراج الزكوة
٩٥	فصل: الزكوة من العبادات
٩٥	ختام: فيه مسائل متفرقة
٩٧	فصل: في زكوة الفطرة
٩٧	فصل : في شرائط وجوبها
٩٧	فصل: فيمن تجب عنه
٩٧	فصل: في جنسها وقدرها
٩٨	فصل في مصرفها
٩٨	كتاب الخمس
٩٨	فصل: فيما يجب فيه الخمس
١٠٠	فصل: في قسمة الخمس ومستحقه
١٠١	كتاب الحج
١٠١	فصل: في شرائط وحوب حجة الاسلام
١٠١	وبيقي الكلام في امور
١٠٥	فصل: في الحج الواجب بالنذر
١٠٦	فصل في النية
١٠٧	فصل: في الوصيية بالحج
١٠٩	فصل: في اقسام العمرة
١٠٩	فصل: في اقسام الحج
١١٠	فصل: صورة حج التمتع
١١٠	فصل: في المواقف
١١٠	فصل: في احكام المواقف
١١٠	فصل: في كيفية الاحرام
١١١	كتاب الاجارة
١١١	اشارة
١١١	فصل: ويجري فيها المعاطاة في غير عمل الحر

١١١	فصل: في بيان أحكام الاجارة - الاجارة من العقود
١١٢	فصل: يملك المستأجر المنفعة
١١٣	فصل: العين المستأجرة
١١٤	فصل: يكفي في صحة الاجارة
١١٤	فصل: لا يجوز اجارة الأرض
١١٦	فصل: في التنازع
١١٧	١١٧ خاتمة
١١٨	كتاب المضاربة
١١٨	١١٨ اشارة
١٢٣	١٢٣ مسائل
١٢٣	١٢٣ فصل: في أحكام الشركة
١٢٤	١٢٤ كتاب المزارعة
١٢٤	١٢٤ اشارة
١٢٦	١٢٦ مسائل متفرقة
١٢٦	١٢٦ كتاب المساقات
١٢٧	١٢٧ كتاب الضمان
١٢٧	١٢٧ اشارة
١٣٠	١٣٠ تتمة
١٣١	١٣١ كتاب الحوالة
١٣٢	١٣٢ كتاب النكاح
١٣٢	١٣٢ اشارة
١٣٢	١٣٢ فصل فيما يتعلق باحكام الدخول
١٣٣	١٣٣ فصل
١٣٣	١٣٣ فصل: في تحريم الزيادة على الاربع
١٣٣	١٣٣ فصل: في أحكام التزويج في العدة
١٣٤	١٣٤ فصل: من المحرمات الابدية

١٣٤	فصل: في المحرمات بالمحاشرة
١٣٥	فصل
١٣٥	فصل: في نكاح العبيد والاماء
١٣٦	فصل: في الطوارى
١٣٦	فصل: في العقد واحكامه
١٣٧	فصل: في مسائل متفرقة
١٣٧	فصل: في اولياء العقد
١٣٩	كتاب الوصية
١٤٠	درباره مركز

تعليقات على العروة الوثقى

هوية الكتاب

تعليقات على العروة الوثقى

لحضره العلامه

حجۃ الاسلام والمسلمین سید الفقهاء والمجتهدين آیة الله فی العالمین

الحاج السيد علی البهبهانی

متع الله المسلمين بطول بقائه الشريف

ذ القعده الحرام 1390

المطبعة العلمية - قم

ص: 1

اشارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآلـه الطـاهـرـين ولـعـنة الـهـلـلـ عـلـى اـعـدـائـهـمـ اـجـمـعـيـنـ مـنـ الانـ إـلـى قـيـامـ يـوـمـ الدـيـنـ

المورد - المتن الحاشية

باب التقليد

مسئلة 3- مستلزمًا للتكرار مالم يكن موجبا للوسوسة

12- على الاخط بل على الاقوى

16- باطل الاقوى صحته فى صورة المطابقة وان كن آثماً من جهة تقصيره

16- والاحوط بل الاقوى

18- الاخط بل الاقوى

22- والحرية على الاقوى

22- على الاخط على الاقوى

22- على الاخط على الاقوى

مسئلة 23 - اوظناً موجباً للاطميان

28- صح عمله بل وان لم يطمئن من نفسه مع عدم وقوع الشك والشهو

29- في المستحبات عند العمل بها

30- مباح له بل عليه ان يسئل عن حكمه

33- بل الاخط بل الاقوى

34- فالاخط بل الاقوى

37- الاخط العدول بل الاقوى

37- على الاخط بل الاقوى

53- فيما سيأتى فى ايقاع عقد آخر

54- على وفق فتوى اذا كان اوفق بالاحتياط

62- والعدول الى الحى بل يجب العدول الى الحى الا فيما عمل

باب الطهارة

في المياه

4- يظهر بالتصعيد الاقوى بقائه على النجاسة

5- لا ينجس الاقوى انه ينجس لتحقيق مقتضى الانفعال والشك في وجود المانع

6- بالتصعيد الاقوى انه لا يظهر به كما مر

9- لم ينجس الاقوى انه ينجس اذا كان مانعاً عن ظهوره لا مانعاً عن تأثيره

9- محكوم بالطهارة على الاقوى فيما اذا لم يكن الماء مقهوراً بالنسبة الى عين النجس

فصل: الماء الراكد

2- وبالمساحة الاقوى الاكتفاء بسبع وعشرين شبرا

مسئلة 7 - الاقوى عدم تنجسه الاقوى والاحوط الحكم بنجاسته

8- تاريخهما الاظهر انه يحكم بنجاسته (ح)

8- التاريخان الاظهر انه يحكم بنجاسته

10- الاحوط لا يترك

11- لم يحكم بالنجاسته بل حكم بنجاسته

13- لم يحكم بنجاسته بل حكم بنجاسته

فصل: الماء المستعمل في الوضوء

ويرفع الخبر ايضاً الاقوى انه لا يرفع الخبر

مسئلة 7 - وان كان الاحوط الاجتناب الاقوى الاجتناب

فصل: الماء المشكوك نجاسته

6- لكن الاحوط الاجتناب الاقوى

10- لكن الاحوط لكن الاقوى عدم جواز هذا الاستعمال لا يحابه تنجس الاعضاء

النجاسات اثنى عشرة

لكن الاحوط بل الاقوى

مسئلة 2 - فلا يجوز الامع وجود المنفعة الم محللة فيجوز بيعهما حينئذ

16- فهو ظاهر الاحوط الاجتناب عن قليله وكثيره

19- يحرم بيع الميتة يجوز بيعه مع وجود المنفعة الم محللة غير النادرة

الخامس الدم

5- دمه ظاهر الاحوط الاجتناب

مسئلة 7- ويحتمل التفصيل الظاهر الحكم بالنجاسة في الصورتين

14- او يغتسل ويتمكن ايضاً

السادس والسابع الكلب والخنزير

وان كان الاخطوط بل الاقوى

فالاحوط بل الاقوى

الحادي عشر عرق الجنب

عرق الجنب نجاسته غير معلومة ولكنه لا يجوز الصلة في الثوب التي عرق فيه الا بعد غسله

الثانى عشر عرق الابل الجلاة

على الاخطوط الاقوى عدم نجاسته

مسئلة 2- ضعيف الا اذا تردد الدم بين كونه من الدم المختلف بعد الذبح او قبله

فصل: طريق ثبوت النجاسة

بقول صاحب اليد فيه اشكال

مسئلة 10- كفى في الحكم بالنجاسة في كفايته اشكال وكذلك ما بعده

11- في نجاسته قد مر ان كفاية قول ذى اليد في الحكم بالنجاسة محل اشكال

12- لا فرق في اعتبار ذى اليد قد مر انه لا يكفي قول ذى اليد في الحكم بالنجاسة

مسئلة 13- وان كان يبعد الحكم كما مر

14- لا يعتبر فى قبول قول صاحب اليد الاقوى عدم اعتبار قول ذى اليد فى جميع الصور كما مر الا اذا افاد الاطمئنان

فصل فى كيفية تنجس المتجمسان

بل لا ينجس السافل فيه تأمل ولا يترك الاحتياط

فصل: يشترط فى صحة الصلة

مسئلة 7- ولا يجب طم الحفر والاقرب وجوبه على من نجسه

12- لا يخلو ثانيهما من قوة الاقرب الضمان

20- على الا هو الاقرب الحق الموقوفة بملك الغير فى الضمان

28- ويحتمل ضمان المسبب والاقرب الضمان

31- كالمية والعذرات بل يجوز بيعهما فى المنفعة المحللة

فصل اذا اصلى فى النجس

وان كان الا هو لا يترك

مسئلة 2- لا يجب فيها الا مع بقاء الوقت

3- فالظاهر بل الظاهر انه من باب النسيان فيجب الاعادة فى الوقت وخارجها

فصل فيما يعفى عنه فى الصلة

الاول - مسئلة 6- فالا هو بل الاقوى

الثاني - مسئلة 3- ام لا يبني على العفو الا هوط بل الاقوى البناء على العدم

فصل في المطهرات وهي امور (احدهما الماء)

مسئلة 2- حتى حال العصر الاقرب عدم اعتبار الاطلاق حال العصر مع بقائه على الاطلاق حال الوصول

3- يجوز استعمال بل لا يجوز على الاقوى والهوط

10- ولو بماء ولوغه بل لا يجري وجوب التعفير في المتنجس بماء ولوغ الكلب حتى في الطرف

26- او الشمس في التطهير بها تأمل

36- الرابع وان كان اهوط لا يترك

40- فان الا هوط غسله بل الاقوى

الثاني من المطهرات الأرض

والهوط استحباباً

الثالث من المطهرات الشمس

الشمس فيه تأمل

الرابع الاستحالة

اذا صارت رماداً فيتحقق الاستحالة به تأمل

او الماء المتنجس بخاراً والاقوى انه تصعيد لا استحالة فلا يترب عليه الطهارة

فحماً تأمل والظاهر عدم تتحقق الاستحالة

الخامس الانقلاب

- مسئلة 3- طاهر الاقوى عدم طهارته
- 6- لا يبعد طهارته الظاهر العدم
- 7- لا يحكم بنجاسته بل يتحقق لعدم تحقق الاستحاله
- 7- بل عد حقيقة اخرى والتحقيق انه لا يعد حقيقة اخرى بالتصعيد

السادس ذهاب الثنين فى عصير العنبي

الا ان يكون فى يده فى سماع قول ذى اليad بالنسبة الى النجاسة الطهارة تأمل

الخامس عشر تيم الميت

على الاقوى الاقوى عدم طهارته به

فصل: طريق ثبوت التطهير

- الثالث - اخبار ذى اليad فيه تأمل كما مر
- الخامس - اخبار الوكيل مع الوثيق بشهادته
- السادس - غسل المسلم له بعنوان التطهير مع العلم بتوافق رأيهما فى كيفية التطهير

مسئلة 4- وان كان الا حوط لا يترك

فصل فى حكم الاولاني

3- بل يحرم اقتنائها فيه تأمل

ص: 8

مسئلة 10- من احدهما على الا هوط وان كان الاقوى خلافه

11- لا يبعد ان يكون عاصياً بل هو بعيد

13- بل الامر كذلك لو جعلهما على الا هوط وان كان الاقوى خلافه

15- مع الجهل بالحكم مشكل

فصل في احكام التخل

10- فالاحوط الستر لا يترك في الثاني دون الاول

فصل في الاستنجاء

6- لكن الا هوط لا يترك

فصل في الاستبراء

7- الا ان يصدق عليه الرطوبة الاقوى الحكم بالطهارة (ح)

فصل في الوضوءات المستحبة

2- الثالث عشر - والاظهر شرطيته في الاقامة والاظهر عدم شرطيته

3- ففي صحته حينئذ اشكال غايات الطهارة انما هي من قبيل الدواعي ولا يتطرق فيها التقيد فيصبح الوضوء مطلقا

4- على وجه التقيد لامجال للتقيد في الاحداث فيصبح مطلقا

5- الا اذا قصد الاقوى انه يصح الوضوء مطلقا

فصل مكروهاته

الرابع - لا يؤكل لحمه سوى سور الهرة

فصل في افعال الوضوء

الاول - الى المتعارف على الاحوط والا فالظاهر وجوب غسل وجههما وايديهما وان خرجا عن المتعارف

مسئلة 24 - الرابع - وهو الاحوط بل الاقوى

مسئلة 32 - لا يجب في مسح الرجلين وان كن هو الاحوط

فصل في شرائط الوضوء

الثالث - او الظن الاطمئنانى

مسئلة 17 - ان قصد المالك بان كان معداً للحياة

مسئلة 19 - الشرط الخامس سواء اغترف منه الاظهر صحة الوضوء مع الاغتراف وعدم الانحصار

مسئلة 20 - السادس - اختط بالاعادة استحباباً

السابع من مرض او خوف عطش والاظهر صحة وضوئه وان كان عاصياً

الثامن - على نحو التقييد قد مر ان الغاية لا تتطرق فيها التقييد فيصح وضوئه حينئذ

مسئلة 21 - موجباً لزيادته او بطؤ علاجه

الثانى عشر - على وجه التقييد قد مر انه يصح مطلقاً لعدم تطرق التقييد في الغاية

مسئلة 31 - هل يكن المأمور به متعددًا ايضاً تعدد الاوامر التبعية المقدمية لا يوجب تعدد المأمور به

مسئلة 31 - وذهب بعضهم الى الثاني والاقوى عدم تعدد المأمور به بتعديد الامر في الوضوء

مسئلة 34 - لانه مأمور واقعاً والتعليق على

مسئلة 36 - يشكل الحكم بصحته والاظهر صحته

مسئلة 37 - على انه محدث الا اذا علم بالحالة السابقة عليهما فيبني على ضد الحالة السابقة

مسئلة 39 - فالاحوط بل الاقوى

مسئلة 40 - بل هو الاظهر بل الاظهر خلافه

مسئله 43 - لقاعدة الفراغ اذا احتمل الغفلة في حال العمل واما اذا علم بالغفلة فلا مجال لجريان قاعدة الفراغ

مسئلة 47 - بل المناط فيها والاقوى ان حكم التيمم حكم الاصل في اعتبار الشك وعدم اعتباره

مسئلة 47 - لكن الاحوط بل الاقوى

مسئلة 50 - او الظن الاطميناني

مسئلة 50 - ولا يكفي الظن والاقوى كفاية الاطميناني

مسئلة 51 - يبني على الصحة الحكم بالصحة مشكل لأن قاعدة الفراغ إنما توجب الحكم بعدم عروض الغفلة فقط

فصل في احكام الجائز

ووضع خرقه ظاهرة بل يجب التيمم حينئذ

لكن الاحوط بل الاقوى

وضم اليه التيمم على وجه الوجوب في الصورتين

والاحوط الجميع بين المسع على الجبيرة وعلى المحل لا مجال للمسع على الجبيرة مع امكان المسع على المحل

فالاحوط الجمع لا يترك

مسئلة 7 - في الجرح المكسوف يجب التيمم حينئذ ان تضرر بغسله او مسحه

مسئلة 12- بعد غسل ما حوله مع ضم التيم وجوياً

مسئلة 20- يجري عليه حكم الجبيرة فيطهرها اولا ثم يمسح عليها

مسئلة 20 - ويمسح عليه ويتيمم ايضاً

مسئلة 23 - والاحوط ضم التيم وجوياً

مسئلة 34 - الا هوط الجمع بينهما على وجه الوجوب

فصل: في حكم دائم الحدث

لكن الا هوط في هذه الصورة لا يترك الاحتياط

فصل: في غسل الجنابة

او غيره على الا هوط

الثانى ولو بادخال الحشمة الاقوى تحقق الجنابة بمسمى الدخول

مسئلة 2- فيمكن استصحاب الطهارة حينئذ واذا علم بجنابة سابقة عيدها فيحكم بأنه متظاهر

فصل: فيما يتوقف على الفصل من الجنابة وهي امور

(الثالث) فلا يبطل بالاصباح جنباً الاقوى بطلان صومه بالاصباح جنباً متعيناً

فصل فيما يحرم على الجنب وهي ايضاً امور

مسئلة 8 - او الاغتسال فيه مع عدم امكان الاغتسال في الخارج

فصل: غسل الجنابة مستحب نفسي

ثم الطرف الايمن على الا هوط

بطل على الاخطى كما مر

في آخره صح ما لم يحدث بحدث الاصغر في اثنائه

الثانية - بخلاف سائر الاغسال والاقوى كفاية سائر الاغسال عن الوضوء

مسئلة 15 - وان كان على وجه التقييد قد من انه لا مجال لتطرق التقييد في الغاية

مسئلة 20 - باطل على الاخطى

فصل في مستحاب غسل الجنابة

8 - عدم بطلانه الاقوى بطلانه واستيناف الغسل

8 - وكذا اذا حدث الاقوى بطلان سائر الاغسال بالحدث الاصغر

9 - فالاقوى عدم بطلانه الاقوى بطلانه ووجوب الاستيناف

9 - ويجب الوضوء بعده قد من ان الغسل مطلقا مجز عن الوضوء

9- على الاخطى لا مجال للاح提اط

10- لا يكون مبطلا لها الاقوى انه مبطل لها

11- على الاقوى بل الاقوى ان حكمه حكم الوضوء

11- وان كان يحتمل اذا علم بأنه لم يترك المواتات عمداً واحتمل انه تركها غفلة فالاظهر الحكم بصحة غسله حينئذ

15 - والا وجب الوضوء قد من ان الغسل مطلقا مجز عن الوضوء

15- ففيه اشكال لا اشكال فيه

16- والحادي عشر بعد النقاء

17- ففي كفايته عنه اشكال لا اشكال

فصل في الحيض

6 - لا يكفى والاقوى انه كاف في الحكم بالحيضية

مسئلة 13 - الاظهر الاول بل الاظهر الثاني

مسئلة 18 - وفي النقاء المتخلل تحتاط بالجمع بل يحکم بكونه حيضاً

مسئلة 25 - يجب الاحتياط الاقوى عدم وجوب الاحتياط

فصل في حكم تجاوز الدم عن العشرة

1 - ولا يعتبر اتحاد البلد بل يعتبر

11 - تحتاط في جميع العشرة قد مرّ ان وجود الثلاثة في ضمن العشرة كاف الحكم بالحيضية

فصل في احكام الحائض

الثالث - على الاخط استحباباً

السادس - كسائر المساجد بل كالمسجدين

مسئلة 1 - بطلت على كونه جزءاً

مسئلة 2 - او سمعت على الاخط

مسئلة 2 - المشاهد المشرفة سوى الحرم

الثامن - وجوب الكفارة على الاخط

مسئلة 8 - بل لا يخلو عن قوة القوة غير معلومة

مسئلة 19 - على الاخط على الاقوى ان قلنا بوجوب الكفارة

مسئلة 23 - بطل ايضاً على الاخط وان كان الاقرب الصحة

مسئلة 25 - بخلافه فانه يجب معه الوضوء قد مر ان مطلق الغسل يجزى عن الوضوء

مسئلة 30 - لا يبطل بل يبطل وتتجدد تيمتها بدلا عن الغسل

مسألة 32 - بتمامية الذكر بل بوضع الجبهة على ما يصح السجود عليه في السجدة الثانية كما سيأتي

مسألة 39 - قضائها اي الثانية

مسألة 43 - فذكر واعدم صحتها منها بل الاقوى عدم صحتها منها بناء على ما اخترنا من اجزائها عن الوضوء كغسل الجنابة

مسألة 43 - والاقوى صحة الجميع بل الاقوى عدم صحة الجميع

فصل: في الاستحاضة

7 - يجب عليها الغسل والوضوء قد مر ان مطلق الغسل يجزى عن الوضوء

12- على الاخط الاقوى عدم البطلان مع الاتيان بالغسل قبل الفجر

19 - يجوز للمستحاضنة على اشكال

21- لا يضر بغسلها على الاقوى يضر بغسلها

فصل: في النفاس

1 - وان كان الاولى بل الاقوى

11 - لا يغني عن الوضوء قد مر ان مطلق الغسل يغني عن الوضوء

فصل: في غسل مس الميت

بل الاقوى كفاية التيمم بل الاقوى خلافه

مسألة 3 - انه كان شهيداً لا يترك الاحتياط فيه

مسألة 14 - فيجب الوضوء قد مر انه لا يجب معه الوضوء

مسألة 18 - لا يضر بصحته بل يضر بصحته

فصل: في أحكام الاموات

مسئلة 2 - والحجج الا مع العجز واليأس عن تجدد القدرة

مسئلة 3 - يجوز له تملك ماله بتمامه في غير مرض موته واما فيه فلا يجوز الا في ثلث ماله

فصل فيما يتعلق بالمحضر

الاول - والاحوط استحباباً

فصل: الاعمال الواجبة المتعلقة بتجهيز الميت

فهي واجبة وان قيل بأنها تجب عيناً على اولياء الميت الاقرب منهم فالاقرب ومع فقدهم تجب كفاية على عموم المسلمين
لم يكن بعيداً من الصواب

مسئلة 5 - لا يبعد كفايتها بل الاقوى

فصل: قد عرفت سابقاً وجوب تغسيل كل مسلم

الثانية - لا يلزم اعادة الغسل بل يجب اعادته

الثالثة - ونية الغسل من الامر لا يكفي ويجب ان ينوي هو

فصل: في كيفية غسل الميت

مسئلة 12 - لا يجب الغسل بمسنه بل يجب

فصل: في شرائط الغسل

3 - احوط الاحتياط لا يترك

فصل: في تكفين الميت

الخامس - عدم تعينها مجرد وصيتها لا يسقط وجوب الكفن على الزوج

ال柩 بالوصية نعم عمل وصيتها مسقط له

مسئلة 16 - وجب عليه مرة أخرى على الأحوط

مسئلة 16 - وان كان احوط لا يترك

مسئلة 17 - فعل زوجها الواجب عليه هو كفنهما وسائر مئون التجهيز على مالكها

مسئلة 20 - فلا يترك مراعاة الاحتياط والاقوى تقديم الكفن

فصل: في الحنوط

11 - يبدء في التحنيط على الأحوط

فصل: في الصلاة على الميت

يتحمل كونه منه على الأحوط

مسئلة 2 - اشكال لا اشكال

مسئلة 8 - من غير الاستيدان الأحوط الاستيدان

مسئلة 10 - فالظاهر وجوب اذن الولى فيه تأمل

مسئلة 18 - العدول من امام الى امام في الاثناء فيه تأمل

مسئلة 18 - ويجوز قطعها ايضا الاظهر عدم الجواز

مسئلة 19 - لكن الأحوط هذا اذا كان تقديمها على تكبير الامام سهوا

فصل: في كيفية صلوة الميت

مسئلة 3 - يجوز الدعاء بالفارسية الا حوط الترك

فصل: في شرائط صلوة الميت

الرابع عشر - بل الا حوط لا يترك

مسئلة 10 - الا حوط ترك التكلم هذا الاحتياط لا يترك

مسئلة 11 - جالساً اشكال الاقوى عدم الاجزاء

مسئلة 12 - فيجب الاتيان بها قائما على الا حوط

مسئلة 14 - لا يجب والا حوط الاعادة

مسئلة 15 - مع مراعاة الشرائط وملازمة احد من كيده بالتفصيل الذي ذكر في رواية ابي هاشم الجعفري

مسئلة 23 - الثاني - قطع الصلة حصول القطع بمجرد نيته غير ظاهر

فصل: في آداب الصلة على الميت

1 - الثاني - ان يجعل الجميع هذه الكيفية لا تخلو عن اشكال

فصل: في الدفن

12 - قبل اندارسه القول بعدم الجواز بعد النبش مشكل

فصل: في مكروهات الدفن

الحادي والعشرون - قبل الدفن او بعده يشكل نقل الجنائز مطلقا خصوصاً بعد الدفن

مسئلة 4 - فى جز المرأة شعرها على الاخط

مسئلة 6 - ففى جواز نبشه اشكال الاقوى عدم الجواز

مسئلة 7- الرابع - لكن الاولى دفنه بل الاخط

مسئلة 7 - الحادى عشر - من سبع او سيل لا اشكال فيه وفي غيره من الصور يشكل الجواز

مسئلة 11- فانه يجوز له الرجوع بل لا يجوز له الرجوع في اثناء الصلة

مسئلة 11 - فى عقد لازم اذا كان من قيود العقد اللازم

مسئلة 13 - وان كان الاخط مع امكانه لا يترك

فصل: في الاغسال المندوبة

1 - الى اخر الا سبوع وهو الاقوى

9 - كما هو الاقوى بل الاقوى كونه اداءً

12 - لا ينقض بل ينقض وان لم تستحب اعادته

13 - الاقوى صحة غسل الجمعة الاقوى عدم صحته منهما

3 - بل لا يبعد وهو الاقوى اذا كان بعد انقطاع الدم

18 - لا تنقض هذه الاغسال والاقوى انتقادها باحد الحدثين كما ينقض الغسل الواجب به

18 - الثالث - ويحتمل الى الغروب وهو الاقرب

فصل: في الاغسال الفعلية- القسم الثاني

3 - ينقض الاغسال الفعلية بل ينقض مطلقا الاغسال المندوبة بالحدث الاصغر

4 - لا تكفى عن الوضوء الاقوى انه تكفى عن الوضوء اذا كان استحبابها ثابتا

مسئلة 5 - بل لا يبعد بل هو الاقوى

مسئلة 6 - استحباب الغسل نفسا وهو الاقرب عندي

فصل: في التيمم

1 - وفي الاكتفاء بالعدل الواحد اشكال الا اذا كن موجباً للاطميان

5 فلا يترك الاحتياط الظاهر كفایته وعدم وجوب الاعادة

6 - ان لم يتحمل العثور احتمالاً معتمداً به

11 - ولا يجب القضاء والاحوط القضاء او الاعادة

12 - وان كان الاحتياط هذا الاحتياط لا يترك

17 - وجب القبول مع البذل يجب واما مع الهبة فالاظهر كذلك

18 - فلا يبعد الصحة والاظهر عدم الصحة ووجوب التيمم

19 - وان تبين عدمه الا اذا حصل منه قصد القرابة وهكذا الامر في الصورة الاخرى

20- فالاولى الجمع بينه وبين التيمم لا وجه له بل وجوب التيمم

21- بالحدث الاصغر على الاحتياط

21 - الرابع - الحرج في تحصيل الماء او في استعماله واما مع تحمل الحرج في تحصيل الماء فيصح وضوئه وغسله

21 - الخامس - وفي الثانية يجوز والاحوط تعين التيمم وصرف الماء في حفظ النفس التي لا يجب قتلها

22 - وكذا اذا خاف على طفل من العطش اذا كان مرتبطاً به وهو تحت مؤنته

22 - لا يجب منعه اذا كان جاهلا

مسئلة 22 - (ال السادس) بطل لانه مأمور بالتييم البطلان ممنوع والصحة لا تخلو عن قوة

23 - لا يبعد تقديم الثاني مع ضم التييم اليه احتياطا

23 - ولا يخلو ما ذكره من وجہ بل هو الاقرب بناء على تعين الصلة عاريا

24 - ففى تقديم ايهمما اشكال الاقرب تقديم الصلة متظهراً

25 - ففى تقديم ايهمما اشكال والاقرب تقديم القبلة

25 - (السابع) لكن الاخطى لا يترك

27 - والفرق بين الصورتين الظاهر انه لا فرق بين الصورتين ويجب عليه البناء على بقاء الوقت

29 - ويبطل لا تبعد الصحة

30 - وان كان يحتمل الكفاية بل لا يخلو عن القوة

34 - بطل قد مر ان الصحة اقوى

فصل: فى بيان ما يصح التييم به

فلا يجوز على الاقوى على الاخطى فيه وفي ما بعده

مسئلة 2 - لا يجوز في حال الاختيار على الاخطى كما تقدم

مسئلة 4 - وكذا يجوز لا يخلو عن اشكال

مسئلة 6 - اشكال الاقوى عدم جوازه

مسئلة 9 - ولو بالشراء ونحوه اذا لم يكن مضرأ بحاله

مسئلة 10 - يقدم ما غباره ازيد على الاخطى

فصل: يشترط فيما يتيم به

ومكان المتييم لا يعتبر اباخته

مسئلة 3 - او كون احدهما مضافا يعني كون الماء مضافا او التراب مخلوطا بما لا يصح التيم به

مسئلة 3 - الجمع بين الوضوء والتيم مع تقديم التيم وازالة التراب عن اعضائه قبل الوضوء في الصورة الاولى

مسئلة 5 - فينتقل الى المرتبة اللاحقة الا حوط الجمع بين التيم على المشكوك وعلى المرتبة اللاحقة

مسئلة 6 - على اشكال بلا اشكال

مسئلة 6 - والاحوط الجمع الاظهر عدم جواز التوضى بالماء (ح)

فصل: في كيفية التيم

مسئلة 3 - يكفي المسح عليه الا حوط المسح على البشرة ايضاً

6 - وان لم يمكن الضرب بيده ولم يمكّن وضع اليدين ايضاً

8 - والاحوط الاستنابة لا يترك في هذه الصورة وفيما بعده

13 - على وجه التقييد يصح التيم (ح) ولا اثر للتقييد

14 - بطل وان اتى به الاظهر انه يصح مطلقا ولا اثر للتقييد في المقام

19 - الا حوط الاعتناء به هذا الاحتياط لا يترك

فصل: في احكام التيم

1 - كأن يتيم لصلة القضاء فيه تأمل

2 - او يوجد ماءا مع يأسه عن وجдан الماء وزوال عذرها في وقت تلك الفريضة

3 - والاحوط التأخير لا يترك هذا الاحتياط

مسئلة 4 - وان احتمل زوال العذر الا هوط بل الاقوى فى هذه الصورة تأخير الصلة الى ان يتضيق وقته

6 - ولا يجب التأخير الا هوط التأخير الا مع ظن الفوت

6- بشرط عدم العلم بزوال العذر وكذا مع احتمال زوال العذر في الوقت

7- ويحتاط بالاعادة هذا الاحتياط لا يترك

8 - الثاني - من تيمم لصلة الجمعة الا هوط اعادتها ظهراً

10 - محل اشكال لا وجه له لأن التيمم مبيح لا رافع

11 - يحتاج الى الوضوء قد مر انه لا حاجة في الاغسال المندوبة الى الوضوء والتيمم الذي بدل عنها حاله حال مبدلته في
عدم الحاجة الى الوضوء

14 - لكن الا هوط هذا الاحتياط لا يترك

16 - اذا كان بعد الركوع وكذا قبل الركوع

17 - فالا هوط عدم الاكتفاء به الاقوى الاكتفاء به

19 - ام لا اشكال الاقوى انه بحكم الركوع الوجданى

20 - الصحة باقية الظاهر عدم بقاء الصحة (ح)

21 - بطل تيممه قد مر ان حال سائر الاغسال حال غسل الجنابة فلا تنتقض بوجдан الماء بمقدار الوضوء

21 - بطل تيمهم اجمع اذا انصرفوا جميعاً عن حيازته واما اذا تسابقوا الى حيازته بطل تيمم السابق دون الاخرين

23 - المحدث بالاكبر قد مر ان حال سائر الاغسال حال غسل الجنابة

مسئلة 24 - لا يبطل التيمم الاقوى انه يبطل التيمم البدل عن الغسل مطلقا بالحدث الاصغر كما انه يبطل بالحدث الاكبر

25 - والا وجوب الوضوء قد مر ان حكم التيمم البدل عن سائر الاغسال حكم التيمم البدل عن غسل الجنابة

26 - من باب الاشتباه فى التطبيق الظاهر صحته مطلقا اذ لا مجال للتقيد فى المقام كما مر

30 - وان بطل بالنسبة والظاهر عدم البطلان (ح) وانه من فاقد الماء

34- والاحوط مسح كليهما بل مسح البشرة

35 - او الظن بالعدم اذا كان اطمئنانياً

36 - وعن الوضوء كالحائض قد مر سابقا ان وظيفته التيمم بدلا عن الغسل ولا يجب تيمم آخر

فصل: في اعداد الفرائض ونواتلها

وصلوة الوالدين بالنسبة الى الام على الاخطو

ويجوز فيهما القيام الاقوى عدم الجواز

والوتيرة على الاقوى الاقوى عدم سقوط الوتيرة في السفر

مسئلة 1 - حتى الشفع على الاقوى الاخطو ادخال القنوت فيها رجاء

مسئلة 2 - ولكنها ليست من الرواتب فيه تأمل

فصل: في اوقات اليومية ونواتلها

ويختص الظهر باوله الاقوى انه يشترك الوقتن من الزوال الى الغروب الا انه يجب تقديم الظهر على العصر الا ان يبقى مقدار اربع ركعات للحاضر وركعتين للمسافر على وجه الاولوية الحتمية فلو قدم العصر في اول الوقت سهواً والظهر في آخر الوقت كذلك صحتا كما انه لو قدمها على العصر في آخر الوقت صحت كذلك وبما يبينه يظهر حال جملة من الفروع الآتية

ويختص المغرب باوله بمقدار الاقرب انه يشترك الوقتن من المغرب الى نصف الليل بل الى الفجر الا انه يجب تقديم المغرب على العشاء الا ان يبقى بمقدار صلوة العشاء في آخر الوقت فيجب تقديم العشاء (ح)

مسئلة 4 - واذا بقى اربع الاقرب عندي انه يقدم المغرب (ح)

مسئلة 5 - لا يجوز العدول على الاخطو وان كان الاقوى الجواز

مسئلة 6 - بطلت صلوته بطلانها غير معلوم والظاهر انه يجوز العدول (ح) الى العصر

فصل: في اوقات الرواتب

4 - وقت زافلة المغرب الاقرب امتداد وقتها الى انتهاء وقت الفريضة

9 - والشاب الذى يصعب عليه بل يجوز مطلقا وان كان التأخير الى نصف الليل افضل

13 - (الثالث) مع احتمال زوال العذر الاقرب وجوب التأخير

15 - يجب تأخير الصلوة لكن اذا اتى - بالصلة فى اول الوقت واستمر العذر الى آخره صحت صلوته

15 - ما عدا التيمم كما مر قد من ان الاخطء فيه التأخير ايضاً

15 - بطلت اذا كان متزللا التزلل لا ينافي قصد التقرب اذ لا يعتبر فيه الجزم

17 - ولا يعتبر فى متعلق النذر بل يعتبر رجحان متعلقه قبل النذر الا فى موارد خرجت بالنص

فصل: في احكام الاوقات

1 - اذان العارف العدل ان كان ثقة

فحمل اشكال وادا صلى الا اذا كان موضوعاً به فيجوز الاكتفاء بشهادته

3 - صحت فيه اشكال فلا يترك الاحتياط بالاعادة

4 - لكن الاخطء بل الاقوى

5 - الا اذا كان حين الشك لا يترك الاحتياط بالاعادة

7 - لانه لا يجوز له والتعليق ضعيف وان كان الاخطء الحكم بعدم الاجزاء كما ذكر

وبنى على انها الاولى بل يبني على الثانية

- مسئلة 10 - لاحتمال اشتغال الذمة هذا الاحتمال لا يوجب بطلان العدول لا في الفائنة ولا في الحاضرة
- 11 - من السابقة الى اللاحقة على الا هو وان كان الاقرب جواز العدول من السابقة الى اللاحقة
- 14 - والصلة في الوجوب والقوى كفاية ماضي مقدار نفس الصلة في وجوب القضاء
- 16 - او يتخير وجوه الاقرب الاول والا هو وقضاء الثانية ايضاً
- 18 - تبطل على الاقوى بل الاقوى صحتها اذا ادرك ركعة في الوقت
- 20 - يمكن البناء على الاتيان بل الاقرب البناء على العدم واتيانها قضاء في خارج الوقت

فصل: في القبلة

ولو للبعيد ولا يعتبر التحقيق ان القبلة للمشاهد ومن بحكمه عين الكعبه وللبعيد جهتها والمراد بالجهة ربع الدائرة الذي علم ان الكعبه فيه ومن هنا يعلم اتساع الامر فيها للبعيد

- مسئلة 5 - فالا هو و تكرار الصلة والظاهر جواز الاكتفاء باجتهاده اذا كان موجباً للاطمئنان
- 6 - لكن الا هو لا يترك
- 7 - لا يجب تجديد الاجتهد الا ان يتحمل تجديده
- 8 - القوى و جوبها بل هو الا هو
- 11 - والا ولی ان يكون بل الاقوى

مسئلة 16 - والذبح والنحر فيهما اشكال الا عند الضرورة

17 - كونها القبلة في القبلة يكفى وقوعها ما بين اليمين واليسار

فصل: فيما يستقبل له

وسجدتى السهو على الاخط

حال الاستقرار على الاخط

مسئلة 1 - على الاخط والمدار والاظهر عدم وجوب الاستقبال بها

1 - الثالث - راسه الى المغرب يعني راسه الى يمين المصلى ورجله الى يساره

فصل: في احكام الخل في القبلة

1 - وان كان الاخط الاعادة لا يترك

2 - او جاهلا اذا كان جاهلا بالحكم فالاخط حرمة اكله وان كان الاظهر حلية

فصل: في الستر والساتر

1 - الظاهر وجوب ستر الشعر على الاخط

3 - واما الثاني وباطنهما في باطنهما تأمل

7 - فالاخط اعادتها لا يترك

9 - وان كان هو الاخط لا يترك

12 - على الاخط بل الاقوى

13 - والفرق من حيث الظاهر وجوب الستر من التحت (ح)

16- بل لا يجزى الستر الاظهر الاجتناء به مطلقا

فصل: في شرائط لباس المصلى

(الثاني) وكذا فى محموله اذا تحرك بحركات الصلة وكذا فى ساقه

(الثاني) لا يخلو عن قوة الاقوى البطلان اذا كان الجهل عن تقصير

(الثاني) لكن الاخطاء لا يترك

مسئلة 2 - فمشكل وان كان الاظهر فيه هو البطلان

3 - وان كان الاولى بل الاخطاء

6 - او لحفظ المغصوب عن التلف فى الغاصب اشكال

8 - ولا يبعد ما ذكراه بل يبعد وان كان الاخطاء ما ذكراه

9 - (الثالث) بل لا فرق اختصاص المنع بميّة ذى النفس لا يخلو من قوة

9 - (الثالث) من يد المسلم اذا تصرف فيه تصرفاً دالاً على التذكرة

11 - موجب لبطلانها على الاخطاء وان كانت الصحة لا تخلو عن قوة

12 - جهلاً لم يجب الاعادة والخطأ الاعادة

13 - ولا فرق في الحيوان الاقوى اختصاص الحكم بما له نفس

15 - فيه اشكال الاقرب الجواز من غير فرق بين الساتر وغيره

16 - او كان في جيده بل فيها وفيما بعده منع

20 - الخامس - ولكن الاخطاء بل الاقوى

22 - جاهلاً او ناسياً في الجاهل بالحكم عن تقصير اشكال

25 - وكذا الخنثى المشكل وهو مشكل

والتدبر به لا يخلو عن اشكال

28 - بالشرط المذكور على الاخطاء

31 - والظاهر جواز الاخطاء الاقصار على حال الضرورة

38 - والاحوط تكرار الصلة لا يترك

39 - قدم النجس فى تقديم النجس على سائر الممنوعات منع بل الظاهر تقديم غير المأكول على سائر الممنوعات

43 - ويرفع ما يسجد على الاحوط

46 - تأخير الصلة ولكن لو قدمها واستمر العذر الى آخر الوقت صحت الصلة

47 - فى الصورة الاولى وكذا فى الثانية

فصل: في مكان المصلى

2 - تبطل الصلة عليه على الاحوط وان كان الاقوى الصحة

3 - بطلت الصلاة بطلانه ممنوع والاظهر الصحة

4 - ولو كان المغصوب نعلها فيه منع والا ظهر الصحة

5 - ويوجب البطلان الا ظهر عدم البطلان

6 - اذا كان لوح منها غصبا الاقوى عدم البطلان الا اذا كان مسجداً للمصلى

7 - مع بقاء ماليته الا ظهر عدم البطلان في هذه الصورة ايضاً

واما المضطرك لا فرق بينه وبين المحبوس فالصلة الثانية الموردين صححة

مسئلة 10 - وان كان الاحوط البطلان لا يترك مع التقصير

13 - بطل وتكون باقية الا ان للمشتري اداء الخمس والزكوة من ماله الاخر فيصح البيع (ح) في الصورتين

14 - لا يجوز لورثته التصرف اذا كانت مساوية للحقوق او انقص واما اذا زادت عليها فلا اشكال في التصرف في الزائد

15 - وكذا في الدين قد مر ان التصرف في الزائد لا اشكال فيه خصوصاً مع

الغير المستغرق بنائهم على ادائه فيه

16 - بل يكفي الظن بل يكفي الظهور وان لم يحصل له ظن

16 - ولابد في هذا القسم بل يكفي الاطمئنان ايضاً

18 - بل يشكل بل يعتبر شهادة الحال بالرضا

19 - مع اليماء للركوع اذا كان الرکوع موجباً لزيادة المكث والا وجوب الرکوع

19 - بل الا حوط القضاء بل الا حوط على وجه الاستجباب

21 - فقد يقال بوجوب وهو الاقوى مع عدم تضرر المالك

25 - (الثالث) لا يجوز الشروع لا يبعد الجواز بر جاء الاتمام جامعاً للشروط بل احتماله اذا تمت الصلة كذلك

25 - (السادس) لا يبعد التخيير بل لا يبعد تعين القيام

25 - (السابع) لسوء الادب على الا حوط على الاقوى

30 - الا حوط ترك الفريضة وان كان الاقوى الجواز

فصل: في مسجد الجبهة

يجوز على القرطاس ايضاً اذا كان متخدأً من النبات لامن الصوف والوبر

مسئلة 1 - لا يجوز السجود على الا حوط بل الاقوى الجواز

4 - لا يخلو عن قوة القوة ممتوعة وان كان الا حوط المنع

8 - على نخالة الحنطة في نخالة الحنطة والشعير اشكال

16 - لا يجوز على النبات على الا حوط

21 - على اشكال الا حوط المنع فيما عدا قشر الرمان

22 - يجوز السجود على القرطاس الا هو الممنوع من المتخذ من الصوف والحرير والبسم

25 - صحت صلوته فيه تأمل

27 - قطعها في سعة الوقت الا هو الاتمام ولو بالسجود على ثوبه او المعدن وظاهر كفه على الترتيب ثم الاعادة

28 - الصلوة في السعة بل لا يجوز قطعها ويراعي الترتيب المتقدم كما مر

فصل: في الامكنة المكررة

وهي مواضع الكراهة غير ثابتة في جميع مواضع المذكوره وان كانت مشهورة

(الثانية عشر) ومرابض الغنم لا كراهة للصلوة فيها

(السابع والعشرون) في جهة الخلف بل يتبع ان يكون في جهة الامام

مسئلة 2 - وان كان الاولى بل يجب ان لا يكون مساويا كما مر

13 - من جهة حاجة الناس او لمصلحة اخرى او لدفع مفسدة

فصل: في بعض احكام المسجد

(الاول) يحرم زخرفه على الا هو

(الثانية) او تعمير مسجد آخر على الترتيب

(الثالث) مسئلة 1 - لكن الا هو هذا الاحتياط لا يترك

3 - (الثانية عشر) اتيان النوافل الا اذا كان استحبابه او تأكده في المسجد مكان آخر

فصل في الاذان والاقامة

والا هو عدم والاقوى جواز تركه

بخلاف اذان اعلام والاظهر اعتبار قصد القربة فيه

فليست جزءاً منهما الا انه يستحب فيهما تيمناً وتبراً

او حيى على الفلاح بل في الشهادتين ايضاً

مسئلة 1 - (الخامس) المسلوس ونحوه الظاهر السقوط في صورة الجمع مطلقاً ولا تختص بالخمسة المذكورة

2 - لا تأكيد الاذان الا هو تم تركه فيما عدا الاولى من الفوائت

3 - (احدها) لا تخلو عن اشكال والاظهر عدم المشروعية

3 - (الثانى) على وجه الرخصة الا هو تم تركهما

3 - ويشترط في السقوط امور الاقوى انه لا فرق في جريان الحكم بين القضاء والإداء

(احدها) لا يجر الحكم وان كان الا هو ما ذكره

مسئلة 4 - وكذا يستحب حكاية الاقامة ايضاً لا يخلو عن تأمل

4 - والى تبديل الاولوية غير معلومة

9 - الظاهر عدم الفرق الا هو عدم الاكتفاء باذان المرئية

فصل: يشترط في الاذان والاقامة امور

واما اذان الاعلام فلا يعتبر فيه القربة قد مر ان الاظهر اعتبار القرابة فيه

مسئلة 4 - لونسى احدهما الاظهر جواز الرجوع عند نسيان الاقامة

فصل: في النية

مسئلة 1 - ولا يجب مع الاتحاد اذا كانت نية العمل موجبة لتعيينه

2 - على وجه التقييد لا اثر للتنقييد في المقام وتصح الصلة على كل حال

3 - اذا كان فى احد اماكن التخيير الا حوط عنى انه لا تخير فى الاماكن الاربعة ويجب القصر مع عدم قصد الاقامة

8 - (العاشر) بترك الاضداد اذا لم يسر الى فعل العبادة

11 - وان كان الا حوط الاعادة لا يترك

19 - فالا_ حوط الاتمام والاعادة اذا علم انه لم يصل الظهر او شك فى اتى انها يجعلها ظهر او يتمها بلا اشكال وهكذا فى العشرين ما لم يدخل فى رکوع الرکعة الرابعة واما اذا علم بأنه صلی الاولى منهما فبناءً على ما اخترنا من جواز العدول الى اللاحقة فيجعلها الثانية واما بناءً على المشهور من عدم جواز العدول الى اللاحقة فتبطل

19 - لانه يرجع الى الشك فيه منع اذا لا مجرى لقاعدة التجاوز (ح) فالا حوط اتمامها ثم الاعادة

20 - (احديها) ويعيد العشاء والاظهر صحة العشاء وعدم وجوب الاعادة وهكذا فى الثانية

20 - (الثالث) على وجه الوجوب فى اولهما وعلى الا حوط فى ثانيهما

20 - (السابع) اذا عرض للاول عارض اذا كان الثاني ممن ائتم بالاول على الا حوط

20 - (التاسع) بعد ما قصدها ما لم يتم الصلة الاولى ولم يتجاوز محل العدول بان لم يدخل فى رکوع الرکعة الثانية

20 - (العاشر) في مواطن التخيير قد مر انه لا يتخمير عندنا

21 - على الاقوى على الاخطى بل الاقوى جوازه

22 - ولا مر النفل الى النفل على الاخطى وان كان الاقوى الم gioaz

23 - بطلتا قد مر ان العدول الى اللاحقة لا مانع فمنه فيصح العدول فيها وفي الثانية

25 - لكن الاخطى لا يترك

27 - يجعلها ظهرا الاقوى عدم صحتة والصحيحة شاذة

فصل: في تكبيرة الاحرام

كما ان زيادتها في زيادتها سهواً تامل

فالاخطى والاقوى صحتها

وان كان الاقوى جوازه الاخطى عدم وصلها بما سبق وبما لحق

مسئلة 2 - بطل ايضاً على الاخطى

4 - او سهوا على الاخطى

11 - فالاولى لا مجال لل الاولوية هنا لعدم تحقق الاحتياط

15 - لا يبعد الجواز لا باس بالاتيان به رجانا

فصل: في القيام

مسئلة 2 - لكن الاخطى لا يترك

3 - بل تبطل صلوته فيه نظر

4 - صحت صلوته اذا رکع عن قيامه

7 - ولو قبل الدخول الاخطى بل الاقوى وجوب العود الى القيام في هذه الصورة

- 8 - وان كان الاقوى كفایتهم محل نظر وكذا الوقوف على الواحدة
- 10 - لكن الاخط لا يترك
- 16 - وركع جالسا فيه تأمل والاظهر الایماء قائما عن الرکوع
- 16 - وانحنى لهم على الاخط
- 17 - فالاخط الاظهر الاكتفاء بالصلة قائماً مومنا للرکوع والاتيان بالسجود جالسا وكذا حال الضيق
- 18 - فالاخط التكرار وان كان الاظهر الاكتفاء بالاول
- 20 - لا يبعد وجوب تقديم الجلوس بل لا يبعد تقديم القيام وكذا في ما بعده
- 22 - وجب التأخير على الاخط ولو بادر واستمر العذر الى آخر الوقت اجتناء به
- 24 - وجوب مراعات الاول اذا تمكنا من القيام واستقبال ما بين المشرق والمغرب وجب ذلك
- 27 - منحنيا الى حد الرکوع ثم اعادة الصلة
- 28 - الذكر هو متقوسا الاظهر سقوط الذكر (ح) فيجلس للسجود
- 29 - يشكل صحته لا يبعد صحة صلوته مع جهله بالحكم
- 30 - وضع ما يصح السجود عليه الاظهر وجوب الایماء بدلا عن السجود (ح) والاخط ضمن المذكور اليه

فصل: في القراءة

مسئلة 1 - وسجد سجدة السهو على الاخط وان كان الاظهر عدم وجوبها

2 - وان لم يتم الاظهر عدم بطلان صلوته (ح) اذا عدل الى سورة اخرى لا يفوت الوقت بها

3 - لا يجوز قرائة احدى على الاخط

3 - وان لم يكن قراءة الا البعض فيه تأمل والاظهر صحة صلوته (ح) مع العدول الى صورة اخرى

4 - طلت صلوته محل نظر

12 - وقرئ احاديهمما والاحوط قرائة كليهما لجواز القراءة عندنا

16 - مالم يبلغ النصف بل ما لم يتتجاوز النصف

19 - وان الظاهر جواز العدول والاحوط اتمام السورة وقراءة السورة المنذورة عقبيها لجواز القراءة

27 - ولا يكفى سمع الغير لفرض ذلك فالاقرب الكفاية

29 - لكن الاخط لا ينبغي تركه

32 - يجب عليه التعلم على الاخط

34 - وقراءة من سائر القرآن على الاخط فيه وفي ما بعده

37 - او مد واجب فيه تأمل

39 - والوصل بالسكون والاظهر جوازهما

45 - ومع العمد ابطلت اذا كان المقدار الممن

فصل شبيهاً بكلام الادميين

56 - بحذف التنوين فيه اشكال

فصل: في الركعة الثالثة

مسئلة 4 - اخط لا يترك

6 - وان كان الاخط عدمه لا يترك

7 - فالاقوى الاجتناء به والاحوط عدم الاجتناء به

8 - وسجود السهو على الاخط

10 - لم يعن الاخط بل الاقوى الرجوع نعم اذ دخل في الاستغفار لا يجب الرجوع

فصل: في مستحبات القراءة

وكذا في الركعتين الأخيرتين الا حوط الآخفات فيهما وفي ما بعده

مسئلة 5 - اعادة الجمعة في اعادة الجمعة تامل

7 - والتوحيد اربع آيات من دون البسملة ومعها خمس آيات

10 - يجب ولا ينافي بالاشارة على الا حوط

16 - لا يبعد اغفار الآخفات الا حوط عدم الآخفات فيهما

فصل: في الركوع

مسئلة 2 - والاحوط صلوة اخرى الاقوى الاجتزاء بها من دون صلوة جالساً

3 - لا يبعد تقديم الثاني بل هو الاقرب ورعاية الاحتياط اولى

4 - وان كان احوط لا يترك

4 - فالاحوط الانحناء هذا الاحتياط لا يترك خصوصاً في اعادة الصلوة

9 - وعليه فيتعين الثاني الا ظهر تعين الثاني ان تتحقق الطمأنينة المقومة للركوع في الجملة والا فالاول ولا يترك الاحتياط
بالاعادة كما في المتن

12 - لاحتمال كون الواجب وهو الاقرب

14 - ويجب اعادته على الا حوط

15 - حال النهوض وهو الا حوط

16 - فالاحوط لا يترك

21 - وجب اعادته على الا حوط

23 - يوجب زيادته الا ظهر انه لا تكون زيادة في الركوع

26 - السادس عشر ان يصلى على النبي وآلـه لا يقصد الخصوصية

فصل: في السجود

وجب التدارك على الا حوط فيه وكذا في السادس

مسئلة 1 - مع الصدق واتصال بعضها ببعض

2 - اذا توقف كما هو كذلك

3 ينتقل الى الاقرب على الا حوط

4 - لا يجب استيعاب الا حوط اعتبار الاستيعاب العرفي

6 - دون الظاهر الاظهر جوازهما

8 - الا حوط لا ينبغي تركه

12 - مع رفع المسجد ووضع الجبهة عليه

12 - وكذا الا حوط وان كان الظاهر عدم وجوبه

13 - على خصوص الاصابع قد مر ان الا حوط عدم الاجتناء بالسجدة على خصوص الاصابع

16 - بطلت الصلة الا حوط ان ياتي بالسجدتين والتشهد والتسليم مع عدم الاتيان بالمنافي ثم اعادة الصلة واما اذا كان المنسى سجدة واحدة فالا حوط ايضاً الاتيان بها مع اعادة التشهد والتسليم ثم سجدتى السهو

18 - ليضع ما يصح السجود عليه اي وضع جبهته عليه والظاهر تقديم الثاني اذا تحقق مسمى السجود في بعض مراتبه والا تعين الايام

فصل: في مستحبات السجود

مسئلة 4 - بل وجوبيها لا يخلو عن قوة بل عدم وجوبيها لا يخلو عن قوة فلو نسيها لا يرجع اليها

فصل: في سائر اقسام السجود

مسئلة 2 - بل السامع على الاخط

10 - واعادها على الاخط

11 - يجب رفع الرأس منه ثم اعادة الصلوة بعد الاتمام

13 - وان كان الاخط بل لا ينبغي تركه بنائاً على وجوب السجود بالسماع

16 - وعدم علو المسجد على الاخط

فصل: في التشهد

ويجزى على الاقوى الاخط الاقتصار على الكيفية الاولى

مسئلة 2 - وان كان الاخط لا ينبغي ترك هذا الاحتياط

3 - بسائر الاذكار على الاخط

5 - يكره الاقعاء قد مر ان الاخط تركه

فصل: في التسليم

وجزء من الصلوة الجزئية غير ثابتة

كانت الثانية مستحبة الاخط ان ياتي بالثانية ولا يقتصر على الاولى نعم اذا اتى بالثانية يجوز الاقتصار عليها

وان كان الاخط ذكره لا يترك

مسئلة 1 - والفرق ان مع الاول والفرق ضعيف وان كان الاقوى عدم بطلان الصلوة بوقوع الحدث قبل التسليم

7 - صحت صلوته فيه تامن والاخط الاعادة

فصل: في الترتيب

نعم يجب عليه على الا هو

فصل: في الموالات

بطلت صلوته بطلان الصلة ممنوع والقوى صحتها

فصل: في القنوت

حتى صلوة الشفع الا هو الاتيان برجاء المطلوبية

مسئلة 3 - بالفارسية الا هو الاكتفاء به في قنوت النوافل

5 - للصلة على النبي (ص) وآله

7 - الا هو الترك خصوصاً اذا كان الملحوظ مادة

فصل: في مبطلات الصلة

وان كانت اقوى محل نظر

والى ما بينهما على وجه يخرج في خروجه عن الاستقبال ما لم يصل الى اليمين او اليسار تامل

وان كان الا هو اجتنابه لا يترك

مسئلة 5 - وان كان الا هو البطلان لا يترك

9 - بل هو مبطل محل تأمل

10 - وان كان الا هو العربية لا يترك في الفرائض كما مر

13 - مع مخاطبة الغير فيه اشكال والقوى عدم جوازه

15 - فلا باس فيه اشكال كما تقدم

16- بل يجب والاحوط رده بالاشارة باصبعه

20- بل الاقوى الا حوط الرد بالاشارة باصبعها

21- ففى كفايته اشكال لا اشكال فى كفايته

22- وجب الجواب قد مر ان الا حوط بل الاقوى الرد بالاشارة

26- فيكفى الجواب بل لابد فى الاصم من اقتران الرد بالاشارة المفهمة بل لا يبعد الاكتفاء بالاشارة

27- فالاحوط الرد بقصد الدعاء بل الا حوط الرد بالاشارة

30- والظاهر عدم كفاية بل الظاهر الاكتفاء به

37- ونحوهما اذا امكن اسماعه الرد

39- وان كان الا حوط الترك لا يترك هذا الاحتياط

39- (السادس) ولا بالقهقهة لا يخلو من اشكال

حكمه حكم القهقهة على الا حوط

مسئلة 39 - (العاشر) من غير فرق بين الاجهار به لا اشكال فى بطلان الصلة بالاجهار به واما بطلانها بالسرار به محل نظر

41- بنى على انه اتم والاحوط (ح) الاستيف

43- وهو مشكل لا ينبغى الاشكال فيه اذا كان البكاء للتقرب

فصل: في المكروهات في الصلة

(العاشر) الانين اذا لم يتولد منه حرفان

فصل: لا يجوز قطع صلوة الفريضة

والاحوط عدم بل الاقوى

مسئلة 3 - على الاداء مع التحفظ على واجبات الصلة

5 - يستحب ان يقول لم يثبت استحبابه به ولا باس به بر جاء المطلوبية

فصل: في صلوة الآيات

نعم لوركع الرکوع الخامس عن بعض السورة الا حوط اتمام السورة قبل الرکوع الخامس

مسئلة 3 - ويجوز الاجتزاء لم يثبت استحبابه قبل الرکوع الخامس

4 - وكل رفع منه الا الرکوع الخامس والعشر

8 - وكذا اذا اقصر عن اداء الرکعة لا اشكال فى وجوب المسارعة الا ان الشأن فى انها

ايضاً من الموقتات او من ذوات الاسباب فالاحتياط (ح) ان ياتى بها من دون قصد الاداء والقضاء

12 - اذا اضاق وقت فضليتها فيه تامل

18 - على اشكال في الاخير الا مع حصول الاطمئنان التام

20 - والاحوط لا ينبغي تركه

فصل: في صلوة القضاء

ولا على المغمى عليه الا حوط عدم ترك القضاء الى ثلاثة ايام

مسئلة 1 - صلوة المختار بل اذا مضى مقدار صلوة المضطر الا حوط القضاء

3 - وان كان الا حوط لا ينبغي تركه

5 - فانه يجب عليه الاداء في وجوب الاداء والقضاء عليه تامل

11 - فالاحوط بل الاقوى

13 - والاحوط اختيار بل الاقوى

14 - بعنوان احتمال المطلوبية بل هو احوط

16 - يجب الترتيب الا فيما وجب في حاضرتها كالظهورين والعشائين ليوم واحد

18 - لكن يكرر الرباعيات بنائاً على وجوب الترتيب وبنائاً على ما اخترنا فلا

20 - ولا يكفى الاقتصاد بل الاقوى كفاية الاقتصاد على واحدة بقصد ما في الذمة

22 - مرددين بين الظهر والعصر والعشاء ولا وجه لا سقاطه

23 - مرددان بين الصبح والظهر والعصر

26 - لكن يجب تحصيل الترتيب قد من انه لا يجب الترتيب الا في المرتبتين

34 - الا اذا علم بعدم ارتقاوه واذا انكشف الخطاء في الصورتين فالاحوط الاعادة

36 - بل حرمة منها ولتها الاحوط تركه

36 - فالاقوى عدم وجوب منع الاحوط المنع

فصل: في صلوة الاستيغار

2 - ويمكن ان يقال التحقيق ان الامر الحاصل من قبل الاجارة توصلى دائماً سواء كان المستأجر عليه من العبادات ام لا ويندفع الاشكال بان اخذ الاجرة انما هو على نيابته عن الميت لا على المستأجر عليه فلا اشكال (ح)

3 - لا يجلو عن قوة القوة ممنوعة بل الاقوى اخراجه من ثلث ماله الذي اوصى به

4 - وجب اخراجهها اذا كانت من الواجبات المالية

4 - يكفى في وجوب الارزاق اذا لم يكن متهمما باقرار الورثة اذا كان متهمما فيقتصر على اخراجهها من ثلث التركة

5 - الامافات منه لعذر بل مطلقا على الاحوط

6 - وجب اخراجه من الاصل اذا كان ماليا ونحوه اذا لم يكن ماليا فيجب اخراجه من الثالث

6 - فلا يجب وان اوصى به بل يجب مع الوصية اخراجه من ثلث تركته

7 - بطلت الاجارة فی اطلاقه تامل

8 - فهو والاقدم الاستيجاري قد مر ان الفوائت لا تخرج من اصل التركة

9 - ان يكون عارفا انما يلزم ان يكون عمله صحيححا

11 - وان كان لا يبعد ذلك بل لا يخلو عن قوة

12 - افسخت الاجارة ان اشترط المباشرة

15 - فالاحوط الاتيان بها ايضاً لا يترك

18 - مراعات الترتيب قد مر عدم اعتبار الترتيب في قضاء الفوائت الا في المرتبتين

19 - يجب ان يعين الوقت قد مر انه لا يجب الترتيب فلا يجب تعين الوقت

20 - ما لم يعلم عدمه بل اذا اطمأن بأنه عملها صحيحة

21 - فلا يجوز ان يستأجر على الاحوط

22 - فيرجع الموجر هو من سبق القلم والمراد رجوع المستأجر

22 ملك الاجرة مع عدم اشتراط المباشرة عليه

24 - اشكال لا اشكال في تقديم صلبة نفسه اذ لا يكون حق الناس مقدما على حق الناس اطلاقا بل تختلف باختلاف الموارد

28 - فالظاهر نقصان الاجرة بل الظاهر خيار الفسخ للمستأجر بلحاظ تخلف الشرط ومجرد قصد تفريغ الذمة مع الاشتراط لا يوجب لزوم عقد الاجارة

30 - فالاحوط الاستيحار عنه من الثلث اذا اوصى به والا فوجوب اخراجه من اصل التركة الاحوط ان يكون برضاء الورثة

فصل: في قضاء الولي

او امرئه على الاحوط

مسئلة 3 - لا يجب على غيره الا اذا مات الاكبر قبل تمكنه من القضاء فالاحوط (ح) ان ياتي الاكبر فالاكبر

4 - لا يجب على الاكبر لا ينبغي ترك الاحتياط (ح)

6 - او الكفر فيه منع والاقوى اختصاصه بالمسلم

9 - على كل منهما مع تقارن افطارهما والا فالاظهر وجوبه على المتأخر وان كان الاحوط وجوبها على المتقدم ايضاً كل ذلك بناء على وجوب الكفاره والقضاء عن الغير

9 - بناء على وجوبها الاظهر عدم وجوب الكفاره على القضاء عن الغير

13 - مراعات الترتيب قد مر عدم وجوبه الا في المرتبين

15 - تكليف الميت بل يراعى تكليف نفسه وان كان الاحوط رعاية احوط القولين نعم لا يبعد رعاية مذهب الميت اذا اوصى بقضاء مافات منه

16 - لا يجب عليه القضاء والاحوط وجوب القضاء عليه (ح)

18 - وجب على الولي قصائها على الاحوط

21 - وجب الاستیجار من تركته هذا متربع على تعلق قضاء العبادات باصل الترکة وقد مر ان الاقوى عدم تعلقها باصل الترکة

فصل: في الجماعة

مسئلة 1 - وكذا اذا ضاق الوقت على الاحوط

1 - بامر احد الولدين على الاحوط

4 - بصلة الطواف فيه اشكال وكذا في عكسه بل لم تثبت مشروعية الجماعة في صلوة الطواف

5 - والاحوط لا يترك

مسئلة 5 - بل الاحوط لا يترك

11 - وان كان الاحوط لا يترك وكذا في ما بعده

12 - وصلوته على الاحوط

13 - فالاحوط الاستيناف لا يترك خصوصا في الصورة الثانية

17 - وان كان الاحوط استينافها بل الاقوى لعدم جريان قاعدة الفراغ فيها لاختصاص قاعدة الفراغ بصورة احتمال الغفلة والشك هنا في اصل النية لا في عروض الغفلة وعدمها

18 - وان كان الاحوط لا يترك

22 - الجاه في غاية الاشكال بل لا اشكال في بطلان صلوته

23 - عدل الى الانفراد يعني انه يأتي بوظيفة المنفرد

24 - فلا- يضر عدم ادراك الركوع الظاهر انه لا فرق بين الركعة الاولى وسائر الركعات في انه يتوقف ادراكتها على ادارك القيام قبل الركوع او الركوع فلو لم دركهما معا وادرك الامام في السجود لم يحسب له ركعة والاحوط ان ينفرد (ح)

25 - بطلت صلوته الاقوى انها تصح فرادى وكذا في ما بعده وان كان الاحوط العدول الى التافلة في الصورتين

26 - والا بطلت قد مر انها تصح فرادى

29 - ولا يكفى بتلك النية ولا يبعد الاكتفاء بها والاحوط ان يكبر بقصد القربة المطلقة ويتم الصلة

فصل: يشترط في الجماعة

(احدها) بطلت الجماعة من غير نعم ان كان الحال قصيرا بحيث لا يمنع من المشاهدة

الا في حال السجود لا يبعد صحة الجماعة (ح) كما سياتى منه قد

(الثانى) ولو بكثير مع صدق الاجتماع فى عرف المتشربة

(الرابع) والاحوط تاخره عنه لا يترك

مسئلة 5 - لا يعد من الحال فيه تامل ولا يترك الاحتياط

6 - متهيئن لها ومسرفين على الاحرام

8 - وان كان الاخط لا يترك فيه وفي ما بعده نعم لا اشكال فى الصفوف المتاخرة

14 - والاحوط كونه مانعا وان كان الاقوى خلافه

15 - لا يعد بقاء قدوة المتأخرین والاحوط نية الانفراد (ح) وكذا في مسئلة 19

20 - متهيئن للجماعه ومسرفين على الاحرام كما مر

21 - كما لا يضر فيه تامل

24 - لا يعد بقاء قدوته فيه تامل

25 - واحوط من ذلك لا يترك

فصل: في أحكام الجماعة

1 - الاخط ترك الماموم لا يترك

5 - وان كان الاقوى الجواز بقصد القربة المطلقة

6 - ان يطيل سجوده ما لم يخل بالمتابعة

8 - وليس شرطا في الصحة بل الظاهر انها شرط في الصحة فلا يترك الاحتياط (ح)

9 - وجوب عليه العود على الاخط

11 - والاحوط اعادة لا يترك خصوصا في الصورة الثانية

12 - لا يجوز له على الاخط

12 - وجبت المتابعة على الاخط

12 - فالاخط البطلان بل الاقوى الصحة

13 ت في وجوبه تامل الاقوى وجوبه

14 - او قطعها لا يجوز قطعها ويتعين عليه الاتمام

17 - يجب عليه العود في وجوبه تامل بل يجوز له البقاء في حال الركوع حتى يلحق الامام به

18 - او قصد الانفراد الاخط اختياره

21 - فالظاهر عدم البطلان اذا لم يخل بوظيفة المنفرد

22 - نعم لا يبعد استحباب الحهر فيه تامل

24 - بعد رکوعه فی حرم (ح) او مقارناً له

27 - وان كان الاخط عدم قطعها لا يترك

30 - قبل تحريم الامام الاخط الاتيان بها بعد تحريم الامام

31 - وكذا يجوز مع المخالفة وان كان الاخط خلافه

33 - فالظاهر جواز الاقتداء مطلقا الاظهر عدم جواز الاقتداء الا في صورة علم الماموم بان الامام جاهل بالنجاسة

فصل: في شرائط امام الجماعة

البلوغ على الاخط

مسألة 2 - من جهة العذر لغيره في غير التييم وذى الجبيرة والجاهل بالنجاسة اشكال

4 - الاخط عدم لا يترك

6 - نعم يجب ذلك على الاخط

7 - نعم يجوز امامته لا يخلو عن اشكال

12 - ظنا عن تلك الملكة اطمئنانيًّا

14 - وشهادة عدل واحد فيه منع

16 - وان كان الاقوى جوازه لكن لا يجوز له ترتيب احكام الجماعة

19 - في اولوية الامام الراتب الا هو احاط تقديم الامام الراتب

واما المكروهات

مسئلة 3 - سجدتى السهو لكل واحد على الا هو احاط

7 - يشكل اجراء حكم الجماعة لا اشكال في رجوع الماموم الى الامام (ح) وانما الاشكال في رجوع الامام اليه بل لا يبعد العكس لأن الاحتياطية صلبة على كل تقدير ولو معادة

10 - لكنه احاط لا ينبغي تركه

17 - الا هو احاط ترك القراءة لا يترك

21 - لا الوجوب على الاقوى بل الوجوب ايضاً بنائنا على الاصل

فصل: في الخلل الواقع في الصلة

مسئلة 3 - فالاحاط لا يترك

3 - لكن الاقوى فيه منع الا فيما استثنى من الجهر والاخفات والاتمام في موضع القصر

7 - صحت الا هو احاط الجاهل بالحكم الاعادة ادانا او قضاناً

10 - وان كان هو الا هو احاط لا ينبغي تركه

11 - تكبيره الاحرام سهواً في بطلان الصلة بزيادتها سهواً تامل

- مسئلة 11 - بل عليه سجدة السهو الظاهر استحبابهما لكل زيادة ونقيسة
- 13 - لكل زيادة قد مر انه مستحب لكل زيادة ونقيسة
- 15 - لكن الاخطى التدارك لا يترك
- 16 - بان رفع لا عن قيام انما تبطل الصلوة اذا لم يمكن التدارك بان تذكر في السجدة الثانية
- 18 - لكل زيادة على الاخطى والظاهر استحبابهما
- 18 - فالاخطى لا يترك
- 18 - في السجدة الثانية بل في السجدة الاولى على الاقوى
- 18 - وجوب العود اليه والاقرب خلافه وكذا في صورة نسيان الانتساب من السجدة الاولى
- 18 - او بعد السلام الاخطى (ح) ان ياتي بهما ومارتب عليهما ويسلم ويسبح سجدة السهو لكل زيادة
- 18 - والاخطى مع ذلك لا يجب رعاية هذا الاحتياط
- 19 - وان كان اخطى خصوصاً في الذكر

فصل: في الشك

- مسئلة 1 - لا يخلو عن قوة وكذا الحال في الصورتين الاخيرتين
- 2 - فالاقوى بل الاقوى انه بحكم بقاء الوقت
- 3 - لو ظن فعل الصلوة ظناً غير اطمئنانى
- 5 - بنى على الاتيان بها بل يجب الاتيان بالاظهر بعد العصر
- 6 - فيما ياتي به العصر بل ياتي بقصد ما في الذمة كالصورة السابقة
- 6 - في وقت الاختصاص بالعشاء يتمها عشاً ثم ياتي بالمغرب
- 8 - فيجري فيه التفصيل على الاخطى

10 - او مقدماتها الظاهر ان الدخول في المقدمات لا تثير له ويجب الاتيان بالمشكوك

10 - في ذلك وجه الاظهر الا لحق

11 - الذي هو بدل عن القيام الا حوط انه مالم يستغل بالقراءة او التسبيح ان ياتي بالمشكوك ثم اعادة الصلوة ان كان المشكوك ركنا او سجدة واحدة

12 - فالاقوى بل الاقوى الالتفات والتدارك وليس منه الشك في واجبات الرکوع والسجود بعد رفع الرأس منهما لأنهما ليس شرطا في صحتهما

13 - نعم يجب عليه على الا حوط فيها وفي النقيصة

14 - لم يلتفت اذا كان قبل المنافي دليلا على انصرافه من الصلوة

15 - وان كان الا حوط لا يترك الاحتياط بالاتيان بالتكبير بقصد ما في الذمة

فصل: في الشك في الركعات

مسئلة 1 - كالصحيح وصلوة السفر اذا كان الشك بين الاشتين والثلث بعد اكمال السجدتين فالاظهر البناء على الاقل كما ان الشك في الثلاثية كذلك اذا كان الشك بين الثالث والاربع بعد اكمال السجدتين

2 - (احدها) على الاقوى بل بالدخول في السجدة الثانية

2 - (التاسع) لكل من الزيادات استحباباً كما مر

3 - على الاقل اذا كان الشك بعد اكمال السجدتين فلا حاجة (ح) الى اعادة الصلوة

مسئلة 4 - وان كان الاقوى جواز الابطال بل الا هوط عدم الابطال الا بعد التروى والياس من العلم او الظن

5 - بحكم اليقين في خصوص الاخيرتين لا في الاولتين فانه يعتبر اليقين فيهما

6 - لم تبطل عدم البطلان في خصوص الاشتين والثلث محل تام

9 - وان كان اهوط لا يترك

10 - بنى على انه كان بعد الاكمال لا يخلو من اشكال

11 - فالا هوط بل الاقوى ولا يجب اعادة الصلة

12 - ثم الاعادة لا يجب الاعادة (ح)

15 - فالاقوى عدم وجوب شيء عليه هذا اذا انقلب الشك الاولى رأساً واما اذا انقلب في الجملة بان زاد عليه طرف آخر او نقص منه كما اذا كان شكه في الاثناء بين الاشتين والثلث والاربع وانقلب شكه بعد الصلة الى الثالث والاربع او بالعكس ففي هذه الصورة يعمل بالشك الثاني بل لا يبعد ان يجب عليه الاتيان بوظيفة شك الثاني مطلقا لان مؤدى قاعدة الفراغ ابقاء احتمال الغفلة لا الحكم بالصحة من كل وجه وفي صورة انقلاب الشك حصل له الغفلة في اثناء الصلة في الجملة والا لم يعرض له شك

18 - يجري عليه حكم الشك ان حصل الظن قبل الفراغ

20 - اقوىهما الاول بل الاقوى هو الاخير

ص: 53

21 - بطلت الصلوٰتان بل صحت الصلوٰة المستانفة وان اثم في ترك الاحتياط

21 - وان اتى بالمنافي لا وجه لعدم الاكتفاء بالصلوٰة المسائفة (ح) ويسقط عنه الاحتياط

22 - ففي الصحة وجهاً اقوىهما الصحة

26 - فالظاهر وجوب لا يبعد الاكتفاء بقضاء صلوٰة الاحتياط

فصل: في كيفية صلوٰة الاحتياط

مسئلة 2 - وبلحاظ جهة الجزئية الاقوى انها صلوٰة مستقلة جابرة لما نقص من الفريضة فيجترى بها ولو بعد المنافي نعم يجب الاتيان بها فوراً ففوراً

2 - فالاحوط قد مر آنما انه يجترى بها (ح)

2 - والاحوط لا يترك

5 - جاز قطعها لا يجوز قطعها ويجب اتمامها نافلة

9 - لا تكفى صلوٰة الاحتياط والاظهر الاكتفاء بها والاحوط اعادة الصلوٰة بعدها

10 - ويحتمل الاكتفاء هذا الاحتمال اظهر نعم في الصورة الثالثة يجب اتمامها ركعة ان لم يدخل في رکوع الثانية وان دخل فيه يجوز له اتمامها ثم الاتيان برکعة واحد حظ ولا ينافي الفصل برکعتين لما عرفت من انها صلوٰة مستقلة جابرة لما نقص

11 - لا يلتفت اليه والاظهر الالتفات والبناء على عدم الاتيان

11 - والاحوط لا يترك

12 - وجب عليه اعادتها ويجوز الاكتفاء بها فلا يجب اعادة الصلوٰة

15 - ثم اعادتها ويكتفى بها فلا يجب اعادة اصل الصلوٰة

16 - وجهان اظهرهما العدم

18 - قطعها بل يعدل بها الى صلوة الاحتياط ان كان محل العدول باقياً

18 - فيحمل العدول اليها على الاقوى

فصل: في حكم قضاء الأجزاء المنسية

مسئلة 1 - وكذا اذا نسى السجدة والاقرب الاتيان بالمنسى وما بعده

1 - ويجب مضافاً على الاحتراط

10 - فالاحوط القضاء بل الاقوى

15 - فالظاهر عدم وجوب الاحتراط وجوبه

16 - بل الاحتراط لا يترك

18 - بل يكفيه سجود السهو احتياطاً وان كان الاقوى عدم وجوبه

19 - جاز له قطعها لا يجوز له قطعها

20 - يحتاط باعادة الظهر استحباباً

فصل: في موجبات سجود السهو وكيفيته واحكامه

مسئلة 1 - (الاول) لم يوجب صحة الصلة معه لا يخلو عن اشكال

1 - (الثانى) نعم يوجبه على الاحتراط

1 - (الثالث) نسيان السجدة على الاحتراط

1 - (الرابع) ايضاً كذلك على الاحتراط فيه وفي قضائه

1 - (السادس) للقيام فى موضع على الاحتراط وان كان الاقوى عدم الوجوب فيه وفي

القعود مطلق الزيادة والنفيضة

مسئلة 3 - وعليه سجود السهو ست مرات بل مرة واحدة على الا هوط

5 - فان كان على وجه التقييد والظاهر انه يجتزى به ولا اثر للتقييد هنا

8 - فالاحوط استحبالا

9 - وان كان الا هوط عدم تركه لا يترك

12 - فالاحوط اتيانه لا يترك

14 - وان كان ا هوط لا يترك

فصل: في الشكوك التي لا اعتبار بها ولا يلتفت إليها

مسئلة 1 - او في كل من الصلوات بحيث يكون ذلك حالا له في الصلوات الثالث ولا يكتفى بالمرة والمرات

6 - (السادس) لا في الافعال محل تأمل

6 - (السادس) يرجع الى المتيقن الاقوى انه لا يرجع اليه اذا اطمأن بظنه

8 - ورجع الشاك منهم فيه تأمل والاحتياط لا يترك

9 - ثم رجوع البعض فيه تأمل

9 - (السابع) لا توجب البطلان والاحوط الاتمام ثم الاستئناف

13 - وان كان الا هوط بل الاقرب

14 - وان استلزم فيه تأمل

16 - بين الركعتين الاولتين والاقوى اعتبار اليقين فيهما وفي حكم اليقين الظن الاطمیناني

16 - او كاليقين اشكال اذا كان الظن اطمينانيا فهو في حكم اليقين والا فهو في حكم الشك

(الاولى) بطل ما بيده الا اذا كان الخطاء فى التطبيق فتصح فتحسب عصرا وكذا فى المغرب والعشاء

(الثالثة) مرتين وكذا ان لم يدر اذا احتمل فوت احد السجدين من الركعة التى بيده عليه اداء سجدة واحدة ثم قضاء السجدين بعد اتمام الصلوة

(السادسة) وان كان الاخطاء لا يترك بل لا تبعد الصحة اذا عرض الشك فى ركوع الرابعة

(السابعه) ويحتمل العدول بل يتبع العدول فى هذه الصورة

(التاسعة) ثم اعاد الصلوة لا وجه لا عادة الصلوة

(الحادية عشر) لان الشك بل لمضى محل التدارك بعد الحكم بالبناء على الاكثر

(الثانية عشر) بنى على الثاني الاخطاء استيفاف الصلوة بعد الاتمام وصلة الاحتياط لا حتمال زيادة الركوع على تقدير نقصان الصلوة

(الثانية عشر) فيحتمل وجوب البناء ولا يترك الاحتياط باعادة الصلوة بعد الاتيان بصلة الاحتياط

(الرابعة عشر) وكذا يجب الاعادة اذا دخل فى الركن واما اذا لم يدخل فى ركن واحتمل فوت السجدة من هذه الركعة التى بيده فياتى بالسجدين اذا احتمل فوتهما من هذه الركعة ثم اعادة الصلوة بعد الاتمام والاتيان بسجدتى السهو

(الخامسة عشر) وجب عليه الاعادة لا - يجب عليه الاعادة فى الفرض الاول وعليه سجدة السهو احتياطا ويجب عليه الاعادة فى الفرض الثانى

(السادسة عشر) ويحتمل الاكتفاء وهذا هو الاقوى وان كان قبل القنوت

السادسة عشر - فيتعين الاتيان بهما بل يتعين الاتيان بالتشهد والاحوط الاعادة بعد الاتمام

السابعة عشر - يحتمل ان يق بل يأتي بهما ويحتاط باعاده الصلة استجبابا

الثامنة عشر - يجب عليه الاتيان والظاهر جواز الاكتفاء بالتشهد فقط وان كان اعادة الصلة احوط

التاسعة عشر - وان كان حال النهوض الظاهر انه يلحق بحال الجلوس

العاشرة عشر - ويحتمل وجوب العود هذا هو الاظهر ويجب عليه قضاء السجدة مع سجود السهو والاعادة عليه

العشرون - ويحتمل وجوب العود وهذا هو الاظهر ولا يجب عليه اعادة الصلة

الحادية والعشرون - ولا شيء عليه ان كانت الشبهة عرفت بعد التجاوز عن محل الواجب

الثانية والعشرون - لان زيادة الركن محل تأمل

السادسة والعشرون - فيجب اعادة الصلوتيين ويجوز له العدول الى صلوة الظهر فصحت له الظهر اما ما بيده او السابقة ثم يأتي بالعصر

السادسة والعشرون - وكذا الحال في العشائين الا ظهر انه اذا كان الشك قبل الركوع يجوز له العدول الى المغرب فيهدم القيام ويتشهد ويسلم فصحت له المغرب ثم يأتي بالعشاء وان كان بعد الركوع فيتمها عشائين ثم يعيدهما

الثلاثون - لو كان بعد اكمال السجدتين وكذا قبل اكمال السجدتين ولا مانع من العدول فيحصل له ظهر صحيح اما الاولى او الثانية ثم يأتي بالعصر

الرابعة والثلاثون - يمكن اجراء قاعدة الشك الظاهر وجوب التدارك عليه بموجب عليه بالنسیان وانقلاب علمه شكلاً يجب اجراء قاعدة حكم الشك هنا لو لم يدخل في الركن يجب عليه التدارك ولو

دخل فى الركن يجب عليه اعادة الصلة ان كان المنسى ركنا

السادسة والثلاثون - ويحتمل جريان حكم الشك لا مجال لهذا الاحتمال

السابعة والثلاثون - والا وجہ الثنائی بل الاول

الحادية والاربعون - بحسب الواقع وجهان اجودهما الاول

الثالثة والاربعون - وعدم وجوب شيء عليه والاحوط في صورة ترك الركن الاعداظ

السادسة والاربعون - والاحوط الاول بل الاقوى لعدم جريان قاعدة الفراغ هنا لاختصاصها بالغاء احتمال الغفلة والغفلة هنا ثابتة والا لم يعرض له الشك في الاثناء

الثامنة والاربعون - او القراءة لا تأثير للعلم الاجمالى في هذه الصورة

الخمسون - لا يبعد جواز الاكتفاء فيه تأمل ولا يترك الاحتياط باعادة الصلة

الحادية والخمسون - وجب عليه قضاء السجدة على الاحوط

الثالثة والخمسون - الا صلوة واحدة في هذا الفرض يجب الاتيان بخمس صلوتات

الرابعون والخمسون - يحتاط باتيان صلوة الاحتياط الاقوى جواز الاكتفاء بها وعدم الحاجة الى اعادة صلوة واحدة

السابعة والخمسون - فالاحوط اعادة الوضوء وهو الاقوى لعدم جريان قاعدة الفراغ في الوضوء مع العلم الاجمالى لغفلته في الوضوء او في الصلة

النinth والخمسون - ولكن الا هو لا يترك

الستون - فتقدم العصر وهو المتعين

الحادية والستون - فالا هو سجدة السهو لا ينبغي تركه فيه وفي سبق اللسان

الرابعة والستون - وجب عليه اخرى الاظهر انه لا يجب عليه اخرى قبل الدخول في الركوع ولا قضاها بعد الدخول فيه
لعدم تأثير العلم الاجمالى على كل تقدير

الخامسة والستون - اعاد الصلة ان كان جهله عن تقديره واما اذا لم يكن مقصراً ولا الجزء الفائت ركنا فالظاهر عدم بطلان
صلوته

فصل: في صلوة العيددين

وياتى بخطبتين فى صورة اتيانها جماعة

مسئلة 6 - بنى على الاقل مع عدم تجاوز المحل

9 - لا يخلو عن قوة بل لا قوة فيه ولا يترك الاحتياط

فصل: في صلوة ليلة الدفن

مسئلة 5 - وان كان الاولى وال الاولى الجمع

فصل: في صلوة جعفر

مسئلة 6 - مضافاً الى وظيفته الاولى ان يأتي بها بعد الصلة

فصل: جميع الصلوات المندوبة

حتى الوتيرة يتعين فيه الجلوس

ص: 60

اشكال والاقرب عدم الجواز

مسئلة 6 - الا في صلوة الاعرابي محل نظر

7 - عدم بطلانها بزيادة الركن سهوا محل تأمل

7 - ومنها جواز قطعها اختيارا الاقرب انها كالفرضية فى عدم جواز قطعها اختيارا

فصل: في صلوة المسافر

(الاول) او ازيد بل مطلقا والاقوى اعتبار كون الذهاب اربعة فصاعداً

(الاول) والاقوى عدم اعتبار بل الاقوى اعتبار قصد الرجوع ليومه او ليلته وان لم يتصل الذهاب والاياب

(الاول) - كما ان الامر الا هوط الجمع بين القصر والاتمام

مسئلة 4 - بالعدل الواحد لا تثبت به الا اذا وجب الاطمئنان ومع عدمه يتم ولا يجب الجمع

5 - وجوب الاختبار الاقوى عدم الوجوب وجريان الاصل فيتم

6 - اذا تعارض البينتان ولم يكن احديهما اقوى من الاخرى

9 - وجبت الاعادة في الوقت والقضاء في خارجه

9 - يجب عليه الاعادة في الوقت واما في خارجه فيقضى على الا هوط

13 - اربعة او اقل اذا كان الذهاب اقل يجب التمام في ذهابه فان كان الاياب بانفراده مسافة يقصر فيه

14 - وان لم يكن الى المقصود اربعة قد عرفت اعتبار كون المقصود اربعة فصاعداً

15 - مبدء حساب الا ظهر اعتبار المبدء من حد الترخيص

الشرط الثاني - لو كان ذلك المقدار اذا كان اربعة فصاعداً مع قصد الرجوع ليومه او ليلته

وان لم يكن اربعة قد عرفت اعتبار كونه اربعة فصاعداً

مسئلة 16 - مع قصد المسافة لا يعتبر وانما يعتبر الحد الموجب لصدق السفر عرفاً

17 - ويجب الاستخبار وجوبه غير معلوم

19 - مع ظنه فالاحوط لا يترك

21 - لا يخلو عن قوة بل الاقوى خلافه والاحوط الجمع

(الثالث) وان لم يرجع ليومه قد مر انه يعتبر قصد الرجوع ليومه او ليلته

مسئلة 23 - لو تردد في الاثناء ثم عاد الاقوى القصر في جميع صوره لانه متلبس بالسفر فيها والتتردد في ازالته لا ينافي مع بقاء التلبس

24 - لا يجب اعادته في الوقت بل يجب الاعادة في الوقت واما القضاء فعلى الاحوط

(الرابع) قاطعة لحكم السفر الاقوى انه قاطع لنفس السفر شرعاً

مسئلة 25 - لو كان افل من اربعة قد مر ان التلفيق لا يتحقق الا اذا كان الذهاب اربع فراسخ فصاعداً

26 - بين العزمين شيئاً اشكال لا اشكال في القصر مع عدم التخلل ومع التخلل يحتاط بالجمع بين القصر والاتمام

27 - اذا كان مديوناً الظاهر انه من قبيل الاول لأن ايصال الدين واجب والقرار عنه في السفر عين ترك ايصال

28 - وان كان الاحوط الجمع لا يترك هذا الاحتياط في الصورة الثانية

30 - والاحوط الجمع لا وجه لل الاحتياط (ح)

31 - وان كان لهواً ان كان لهواً محراً فنعم والا يقصر ايضاً

32 - لكن الاحوط الجمع لا يترك

33 - كما لو عدل عن السفر يصح الحكم في الممثل دون المثال

33 - في الاثناء الى الطاعة الاقوى التقصير مطلقاً سواء كان الباقى مسافة ام لا

مسئلة 36 - من جهة الاصول اشكال اذا اعتقد حلية الغاية او كان مقتضى الاصل اباحته لا اشكال في وجوب القصر (ح) واما في صورة الحلية واقعاً وحرمه بحسب الاعتقاد او بحسب الاصل فالاحتياط الجمع

39 - وجب عليه الاقامة فيحرم السفر لكونه تركاً للإقامة التي وجبت لا مستلزمأ له فلا يوجب القصر

40 - لغرض آخر صحيح يقصر اذا كان قاطعاً للمسافة

43 - بعد الزوال بطل والاحوط لا يترك بل الاحتياط تجديد النية في الصورة الثانية مع القضاء

48 - عرفأ وان لم يكن فيه نظر والمدار على صيروة السفر الشرعى عملاً له

49 - بل وكذا في غير بلده يعتبر في اقامة العشرة في غير بلده ان تكون منوية لا مطلقاً

53 - الراعى بل يتم مطلقاً

55 - يقصر ان لم يتخذ السفر شغالاً

61 - وان كان الاحتياط لا يترك

62 - الظاهر عدم اعتبار والاحوط اعتبار ذلك

65 - فيجري في محل الاقامة لا يترك الاحتياط

64 - وعلى القصر في الآياب الا اذا ابتلى بهما شخص واحد فيجب عليه الاحتياط (ح)

فصل: في قواعد السفر موضوعاً او حكماً

(احدها) ومقرأ له دائمأ لا يعتبر فيه الدوام والعزم عليه وانما يعتبر فيه عدم صدق كونه مسافراً عرفاً

مسئلة 3 - مالم يعرض بعد بلوغه او قبله مع التمييز

مسئلة 3 - مع كونه بالغاً او مميزة بل المدار على التمييز

6 - والاعراض اشكال لا اشكال في عدم زوال الوطنية في الوطن الاصلي بالتردد بل وكذا الحكم في المتخذ منه فلا يزول حكم التمام الا بالاعراض والخروج عنه

7 - مشكل فلا يبعد بل هو الا ظهر فلا اشكال في جريان حكم الوطن عليه اذا عدّ مقرًا ومنزلة ولا هله وان لم يعد وطنا

7 - الا اذا كان كبيراً جداً في الاستثناء نظر بل المدراء على وحدة البلد وان كان كبيراً

13 - لا يبعد كفایته الظاهر عدم كفایته الاولى رعاية الاحتياط

14 - وكان عشرة كفى عدم كفایته مع الجهل بالحال لا يخلو عن قوة

15 - لم يتمها وان دخل الاقوى انه يتم (ح) وكذا في ما بعده مما لا يجوز الاتيان به للمسافر

16 - تماماً اشرف البقعة الاقوى انه لاي كفى لأن المدار على استقرار عزم الاقامة باتمام اللوة والاتمام لشرف البقعة لا يوجب استقرار العزم

19 - تماماً قاطع لها الا ظهر انه كاشف عن عدم استقراره من الاول فيجب عليه قضاء مافات قصراً ما لم يستقر بامر آخر

19 - حال العزم عليها الاقوى انه يستقر بالصوم فلا يرجع الى القصر بعد العدول

21 - تماماً رجع الى القصر الاقوى انه يجب عليه اتمام الصلوة لاستقرار عزم بالصوم

24 - (الثانية) ولو كان الذهاب قد عرفت انه يعتبر في الذهاب ان يكون اربعة فصاعداً

24 - (الثالثة) وجوب القصر هذا في خصوص ايابه عن المقصد واما في الذهاب والمقصد فالاظهر التمام والاحوط الجمع

(السابعة) او ازيد فيشكل والظاهر انه لا يعد (ح) في تحقق اقامته المبيت في خارج محل الاقامة كالسابقة

مسئلة 25 - ولا يجب عليه بل يجب على الاخطو

25 - بقى على القصر هذا اذا كان رجوعيه اليه من حيث انه احد منازله في سفره واما في غيره كمن رجع اليه لقضاء حاجة له في محل اقامته واراد انشاء السفر من مقصدده لا من محل اقامته فالاخطو الجمع

26 - وان كان بعده بطلت والاظهر انه ان دخل في الركوع الثالثة اتمها ويجب عليه اتمام صلوته ما لم يخرج عن محل اقامته وان دخل في قيام الركعة الثالثة يتمها فصرا بهدم القيام ويقصر في سائر صلواته ما لم يعزمه على اقامة جديدة

32 - رجع الى القصر والاقوى عدم رجوعه الى القصر والاتمام في سائر صلواته

33 - على حكم التمام اشكال بل يجب عليه القصر

35 - مقيداً بقصدهم هذه الصورة خارجة عن الفرض المذكور

37 - لا يخلو عن قوة الاخطو الجمع في الثلاثين

42 - او اقل ثم سار اذا كان مسافة

فصل: في احكام صلوة المسافر

ونافلة العشاء الاقوى عدم سقوطها

فيما عدا الاماكن الاربعة بل يجب القصر فيها ايضاً على الاخطو

بل ولا الوتيرة قد مر آنفأً انها لا تسقط فلا يحتاج الى الرجاء

ص: 65

مسئلة 1 - يجوز له الاتيان لا يخلو عن اشكال

2 - لا يبعد بل يبعد جواز الاتيان بنافلة الظهر وكذا نافلة العصر فى الصورتين

3 - فى غير الاماكن الاربعة بل فيها ايضا

وان كان جاهلا وكان جهله عن قصور

وجب عليه الاعادة اذا كان جهله عن تصوير

4 - باصل الحكم اذا كان عن قصور

5 - فى المقيم المقصر الاقوى انه يجب عليه اعادة الصلة تماماً

10 - مراعات حال الفوت لا يترك

11 - وان كان الاخط بل الاقوى

كتاب الصوم

اشارة

يعذر بخمسة وعشرين هذا في خصوص الجماع وفي غيره موكول بنظر الامام

فصل: في النية

يعتبر تعين نوعه انما يعتبر تعين نوعه في احراز خصوصيته لا في وقوعه مندوباً مطلقاً

وقصد غيره لم يجزه على الاخط

قبل الزوال لم يجزه على الاخط

بل قصد الصوم الاقوى في هذه الصورة الاجزاء

مسئلة 4 - الامساك عماده بل الاقوى صحة صومه (ح)

7 - لا يجزيء نية الصوم الا ظهر انه يجزي

10 - ولا يجوز فيه نظر بل الظاهر الاكتفاء به عن المنذور

- مسئلة 12 - ولا يجز به على الاحوط وان كان الاقوى الاجتزاء به
- 12 - ما بعده على الاصح والاظهر الاجتزاء به وان كان الاحوط عدمه
- 13 - قبل الزوال على الاحوط وان كان الاظهر الاكتفاء به
- 15 - ويقوى الاجتزاء مع بقاء الداعى فى كل ليلة والا فالاظهر عدم الاكتفاء به
- (الثالث) والاقوى بطلانه والاقوى الصحة لرجوعه الى الترديد فى المنوى لا فى النية
- 20 - منه قبل الزوال الاحوط تجديد النية (ح) ثم القضاء
- 21 - لم ينعقد صومه فيه تأمل وفيما بعده والاحوط (ح) تجديد النية فى الصورتين ثم القضاء
- 22 - او القاطع الاظهر عدم البطلان بنية القاطع وكذا فى صورة التردد فى احداث القاطع
- 23 - لا يجوز العدول الاظهر جواز العدول مع عدم تعين الواجب

فصل

- كالتراب والحسنى وبلغ الحصى ونحوه مما لا يتصرف فيه المعدة لا يعد ما كولا ولا بلعه اكلا فلا يوجب الافطار
- مسئلة 5 - ويتحقق بادخال ويتتحقق الجنابة بمجرد الدخول على الاقوى
- 7 - من حيث انه نوى المفطر مع الالتفات الى مفطريته
- 10 - كان مبطلا مع الالتفات الى مفطريته
- 13 - او شك فى بلوغ قدمر ان مجرد الدخول موجب للجنابة ومبطل للصوم
- 16 - الاغتسال فالاحوط لا باس بتركه
- 17 - بطل صومه على الاحوط
- 29 - تحفظه والاقوى على الاحوط

- 29 - الارتماس فى الماء الاقوى انه حرام ولكن ليس مبطلا
- 31 - بل الاقوى بطلان صومه الاقوى عدم البطلان
- 38 - لم يجب الاجتناب عنه فيه تأمل والاحوط الاجتناب
- 39 - والا بطل صومه قد مر ان البطلان ممنوع وان كان حراما
- 40 - لم يصح صومه الاقوى صحة صومه
- 41 - بطل صومه لا يبطل صومه
- 53 - وان كان هو الاحوط لا يترك
- 60 - صدق التوانى الامر كذلك فيهما وفي الجنب فان المدار على التوانى في الجميع
- 64 - يسقط عنه اذا كان واجباً معيناً بل الاحوط (ح) الاتيان به وبقضائه
- 69 - بل تجب كفارة الجمع فيه تأمل
- 70 - فسد صومه الاقوى صحة صومه ولا يفسد صومه الا اذا اختار القيء مع التمكّن من غيره
- 71 - فالاحوط استحباباً
- 75 - فلا يجب بل يجب اخراجه مع الامكان ما لم يصل الى الجوف
- 77 - وهو مشكل والاقوى الجواز
- 78 - وان كان الاحوط القضاء استحبابا

فصل

- مسئلة 5 - في الواجب المعين لا يترك
- 6 - كالقصد للافطار فيه تأمل

فصل

حتى الارتماس قد مر ان الارتماس حرام ولا يوجب البطلان

فى النوم الثانى المناط تحقق العمد فان تحق العمد يجب معه الكفارة والقضاء والا فلا

القاصر والمقصى وفي المقصى لا يترك

مسئلة 1 - وان كان الاخط الترتيب لا يترك

1 - ويجب الجمع على الاخط

1 - ولكن الاخط الترتيب لا يترك

2 - فى غير الجماع الاقوى تكرر الموجب مطلقا

4 - الكذب على الله فيه تامل

9 - يكفيه التكبير مرة والاظهر التكرر ولا وجه للاكتفاء بالمرة (ح)

9 - تكفيه كفارة الجماع قد مر انه تكرر الكفارة بتكرر الموجب مطلقا

11 - اخطهما الثاني لا يترك

18 - وهى نائمة اشكال الاقوى عدم الجواز

20 - عن الحمى اشكال الاقوى الجواز فى التصدق

فصل

وان كان الاخط لا يترك مع تتحقق العمد على البقاء على الجنابة

(الثالث) اذا نسى وقد مر انه يستحب القضاء

بل الاخط القضاء والاقوى عدم وجوب القضاء مطلقا خصوصاً مع المراعات

(الخامس) الاكل الاظهر عدم وجوب القضاء لاستصحاب بقاء الليل

(السادس) الاكل اذا اخبره يجب القضاء وان كان الاخط استحبابه

(الثامن) وان كان الاخط لا يترك

(الثامن) ظن دخول الليل انما يجوز الافطار مع الاطمئنان بدخول الليل ومع عدمه يجب القضاء والكفارة مطلقا من غير

فرق بين غيم وغيره

مسئلة 1 - ولو شهد عدل لو شهد ولم يطمئن بقوله الاقوى عدم وجوب الكفارة

2 - (التابع) فانه يقضى يقضى استحبابا

2 - ولا يلحق بالماء غيره لا فرق بين الماء وغيره

فصل: في شرائط صحة الصوم

(الاول) والايمان الايمان انما يعتبر في قبول الصوم لا في صحته

(الاول) لم يصح صومه بل الاقوى صحة صومه وكذا في ما بعده

(الثاني) ولا من السكران واعتبار عدمهما في صحة الصوم محل تامن والاحوط الاتمام ثم القضاء

مسئلة 1 - بطل صومه بطلاهه محل تامن

3 - من قضاء في عموم الحكم من غير القضاء تامن

فصل: في شرایط وجوب الصوم

(الاول والثانى) وان لم يأتيا بالمفطر والاحوط (ح) تجديد النية اذا كما قبل الزوال

(الاول والثانى) لكن الاحوط لا يترك

(الثالث) فالاحوط اتمامه كما ان الاحوط تجديد النية اذا ارتفع الاغماء قبل الزوال

(الرابع) فالاحوط لا يترك

مسئلة 1 - والظاهر بل الظاهر ان المناط الخروج عن حد الترخص والدخول فيه

2 - (احدها) الاماكن الاربعة قد مر انه لا تخير في الاماكن الاربعة وان حالها كحال سائر الاماكن

فصل: في طرق ثبوت الهلال

مسئلة 6 - ويجب قصاته لكن اذا صام بنية انه من شعبان يجوز تجديد النية ولو بعد الزوال

9 - ومع عدمه يتخير بل يتعين الاخير وينوى به ما فى الذمة من الاداء والقضاء

10 - بعيد بل لا بعد فيه

فصل: في احكام القضاء

الاحوط القضاء ولو اسلم قبل الزوال ولم يأت بالمفطر وجب عليه ان يجدد النية ولو خالف وجب عليه قصاته وهكذا الامر
فى الصبي اذا بلغ قبل الزوال

مسئلة 5 - قبل الفجر الى الغروب واستيقظ بعد الزوال جدد النية والاحوط القضاء

6 - كان الفوت لمانع لا يترك الاحتياط فى هذه الصورة

9 - كان الاحوط بل الاقوى

13 - وان كان الاحوط الاقوى وجوب الفدية فى جميع الصور والاحوط الجمع

14 - وجب عليه الجمع على الاحوط

18 - الاحوط بل الاقوى

25 - فالظاهر الاحوط الاتيان

26 - وهو الاحوط وان كان الاظهر اختصاصه بشهر رمضان

فصل في صوم الكفارة

مسئلة 8 - تكونها محبوبة مجرد المحبوبة لا يكفى في الصحة

فصل: اقسام الصوم اربعة

مسئلة 3 (الثاني) وان كان الا حوط بل الاقوى

3 - (الرابع) ام لا والاظهر انه اذا سلم قبل الزوال فليجدد النية

3 - (الخامس) الصسي اذا بلع قبل الزوال ولم يفطر وجب عليه تجديد النية

كتاب الاعتكاف

اشارة

(الثالث) شهر رمضان اشكال لا اشكال

(الرابع) لا يبعد صحته فيه تامل

(الخامس) بل ذكر بعضهم هو الا حوط

9 - قلوم زيد بطل الا اذا كان صائماً في هذا اليوم فيجب عليه (ح) الاعتكاف ويصبح منه

12 - وان كان ناقصا لكن يجب تتميمه بيوم آخر بناء على وجوب اليوم الثالث مطلقا

31 - ولم يمكن الاغتسال مع عدم اللبس

32 - فالاقوى فيه تامل

38 - فلا يبعد التخيير بل الاظهر وجوب اتمام الاعتكاف

مسئلة 41 - لكن الا حوط لا يترك

فصل: في أحكام الاعتكاف

مسئلة 3 - بل لا يخ عن قوة بل هو احوط

اشارة

مسئلة 5 - ولكن الاخط ولكن الاقوى عدم وجوبه

9 - بل وكذا لو امكن الاظهر عدم وجوبه (ح) وكذا اذا كان السرقة فيها مشقة او مهانة

12 - لا نقطاع الحول بل بالنذر نفسه

12 - بعده وجبت على الاخط وان كان الاقوى خلافه

18 - تمام النصب او بعضه

فصل: في زكوة الانعام الثلاثة

10 - من المالك لم يضمن اي يتقصى من سهم الزكوظ بنسبة التالف

10 - على اشكال لا اشكال فيه

11 - ولكن المتولى لا يبعد ان تكون التولية للوارث اذا كان الارتداد عن فطرة

11 - له الاحتساب الاخط الاحتساب معالجوع الى حاكم الشرع

16 - وجب عليه الزكوة الا في خيار الشرط فلا تجب عليه لعدم تمكן المشتري من التصرف الناقل (ح) على الاقوى

فصل: في زكوة النقدين

(الثاني) لم تجب فيه الزكوة بل الاخط وجوبها مع صدق الدرهم والدينار

مسئلة 1 - عرفت سقوط الوجوب قد مر انه مع صدق الدرهم والدينار الاخط اخراج الزكوة

2 - ولكن الاخط لا يترك

مسئلة 6 - وان كان احوط لا يترك مع امكان الاختيار ولو بالتصفيه

فصل: فى زكوة الغلات الاربع

5 - فانه يجب فيه تامل

9 - من اى جنس مع رضا الحاكم اداء المستحق

16 - الاقوى فيه تامل الافى خراج السلطان

16 - الاحوط لا يترك

16 - بل الاحوط لا يترك

17 - قيمة البذر بل المعتبر اخراج مثل عين البذر

19 - فثمنه من المؤنة بعد اخراج قيمة التبن منه

24 - يضم الثاني على الاحوط

28 - وعدمه اشكال الاقوى عدم وجوبها فيما قابل الدين

29 - من الحاكم اشكال الاظهر عدم الحاجة الى الاجازة (ح)

30 - فالاحوط لا يترك

31 - بل على وجه الكلى بل على وجه آخر لاختلافه معهما فى الاحكام

31 - ولا يكفى عزمه ولو ادى البائع زكوتة صح البيع على الاظهر

32 - وان كان الاحوط لا يترك

فصل: فيما يستحب فيه الزكوة

(الاول) ولو كان قصده فيه تامل

(الثانى) من حين قصد بل من حين التكسب

(الرابع) بقاء رأس المال بعينه او بماليته

مسئلة 2 - بقاء عين النصاب قد تقدم عدم اشتراط بقاء عين النصاب فى زكوة التجارة بل يكفى بقاء ماليته

مسئلة 3 - بل لا يبعد بل الاقوى عدم كفايته

5 - حول المالية سقطت سقوطهما مع بقاء النصاب مشكل

فصل: اصناف المستحقين للزكوة

(الاول والثانى) والاحوط بل الاقوى

مسئلة 3 - وجب صرفه فيه تامل

10 - الا مع الظن الاطمینانی

11 - فالظاهر الجواز فيه تامل

12 - لم يقصد القابض العبرة بقصد الدافع

13 - كان ضامناً الضمان مع عدم التقصير في الدفع محل تامل

15 - على وجه التقييد بل مطلقاً

(السادس) اولم يتبع فيه تامل

(السادس) او الحكم اذا لم يكن مقصراً واما المقصر فهو كالعالم

مسئلة 17 - فالاحوط لا يترك

18 - فالظاهر جواز مع صدق العجز عن الاداء ولو بالاستقراض عرفاً

19 - يجوز احتسابه اذا تاب

32 - وان كانت العين باقية اذا كان قد قصد القرابة على كل حال

فصل: في اصناف المستحقين

مسئلة 4 - لا يعطى ابن الزنا اذا كان صغيراً

ارتكاب الكبائر الاحوط عدم دفعها الى المتباهر بالكبائر خصوصاً شارب الخمر

مسئلة 9 - نفقتها بشرط سقوط وجوب النفقة بالشرط ممنوع

11 - فيشكل الدفع الظاهر الجواز (ح)

مسئلة 12 - نفقتها بالشرط فيه تأمل

12 - مع يسار الزوج وبذله ولو بالاجبار

19 - او عاجزاً الاقوى الجواز (ح) كما يجوز في صورة الثانية

20 - سواء كان العبد آهقاً فيه اشكال

21 - واما الزكوة المندوبة الاقوى عدم الجواز في خصوص الزكوة المندوبة

فصل: في بقية احكام الزكوة

(الاولى) مقلداً له بل مطلقا اذا كان طلبه على وجه الحكم

(الثانية عشر) خصوصاً في المحترف على الاحتوط

فصل: في وقت وجوب اخراج الزكوة

وفي الثاني هو الخرص بل هو عند صيرورتهم تمراً وذبيباً بالجفاف بالشمس وغيره

فيجوز فيه التأخير والاحتوط التعجيل مع وجود المستحق

وان كان الاحتوط لا ينبغي تركه

فصل: الزكوة من العبادات

وله التعيين بل يتوزع عليهم ولا اثر للتعيين اللاحق

ختام: فيه مسائل متفرقة

(الثانية) وبعد تجاوز جريان القاعدتين في هذا المورد ممنوع

(الثالثة) لا يجب عليه شيء اذا علم المشتري بتعلق الزكوة بالعين المشترأة ولم يعلم ان تعقلها قبل الاشتاء بعده وجب عليه اخراجها وليس له الرجوع على البائع

(الرابعة) فان الاحتوط بل الاقوى

(الخامسة) قاعدة التجاوز بل يكفى جريان اصالة عدم الاشتغال ولا حاجة الى اجراء القاعدتين في المتن

(السادس) وجب عليه اخراجهما ويكتفى اخراج المقدار المعلوم الى الحاكم الشرعي بعنوان ما في الذمة

(الثامنة) ام لا اشكال القوى الجواز

(الحادية عشر) لا يبعد جواز بل مع اخباره بالاداء والوثيق به

(الخامسة عشر) في الحاكم وجها اقويهما العدم

(السابعة عشر) فيه خلاف الاحتراط اخراج الزكوة اذا تمكّن من التصرف قبل التلف

(النinth عشر) او اكرهه مكره الاظهر المنع في صورة الاكراه

(العشرون) فيه اشكال اقواه المنع

(الرابعة والعشرون) نذر النتيجة في صحة نذر النتيجة تأمل

(السادسة والعشرون) ذلك لم يصح صحته لا تخلو من قوة

(النinth والعشرون) اشكال هذا على القول بالاشاعة واما على وجه آخر فلا

(الثلاثون) ان الكافر مكلف في تعلق وجوب الزكوة بالكافر محل تأمل

(الثلاثون) الى مقدار الزكوة وكذا في بعضه

(الخامسة والثلاثون) ففي الاجزاء الظاهر الاجزاء

(السادسة والثلاثون) اشكال الاجزاء الظاهر انه لا اشكال فيه

(السبعين) لا ينفعه مقتضى ولايته الاجزاء عن المولى عليه

(النinth والثلاثون) اشكال الا اذا ترتب على تحصيله فوائد دينية

(الاربعون) فلا يبعد بل لا يخلو عن قوة

فصل: في زكوة الفطرة

فصل : في شرائط وجوبها

(الرابع) يقابل الدين اذا كان معدوداً من المؤمن لحوله لتلك السنة

مسئلة 2 - فتجب على الكافر محل تأمل

فصل: فيمن تجب عنه

مسئلة 2 - فالاقوى وجوبها القوة غير ثابتة ولكنه احوط

3 - وان كان الاخط لا يترك مع وجوب نفقتهم عليه

7 - والمدار على المعيل لا يبعد كون المدار على العيال وان كان الاخط اعتبارهما معا

8 - ولكن الاخط لا يترك

9 - اذا وكلهم ووتق بادائهم

10 - الوجوب في نوبة لا يبعد الوجوب على صاحب النوبة

10 - بل الاخط لا يترك هنا وفي المسئلة التالية

15 - فالظاهر الوجوب على الاخط

فصل: في جنسها وقدرها

مسئلة 2 - او غيرهما مع رضاء المستحق

3 - بعنوان القيمة الاخط في الاحتساب بالقيمة الاقتصاد على غير جنس الفريضة

5 - وقت الارجاع الاظهر رعاية قيمة وقت العزل وان كان الاخط رعاية اكثر القيمتين من وقت العزل والارجاع

مسئلة 1 - نعم الا هو ط لا يترك

7 - او الظن الاطمینانی

كتاب الخامس

فصل: فيما يجب فيه الخامس

(الاول) كالاراضي فيه نظر

زمن الغيبة فالاحوط والاظهر انها للامام

مسئلة 1 - بل الاقوى اذا كانت باذن الامام والافهی له حتى في زمن الغيبة

5 - اجبار الكافر اذا لم يكن ذميا ملتزم بشروط الذمة

5 - فكذلك على الا هو ط اذا عدا المجموع في العرف غنيمة واحدة

5 - فالظاهر وجوب الظهور ممنوع وان كان ذلك احوط

5 - وان كان الا هو ط لا يترك

7 - على الا هو ط لا يترك

9 - من المسلمين ملكه ان كان باذن الحاكم

10 - استيellar الفقير الظاهر ان كلمة الفقير تصحيف الغير اذ لا فرق من ذلك بين الفقير والغنى

10 - لم يملكه اذا كانت الاجارة واقعة على المنفعة الشخصية لا على ما في الذمة

12 - من غيره فالظاهر بناء على الاشاعة

13 - فالاحوط بل الاقوى

13 - وهو عشرون والاحوط رعاية الاقل منها ومن المأتمى درهم

14 - قول المالك وجه الظاهر ان المورد من باب التداعي

- 15 - عليه وجهاً الظاهر انه من قبيل الثاني الا اذا كان من الكنوز القديمة
- 20 - فالظاهر كفاية بلوغ الظهور ممنوع وان كان الا هو
- 20 - لا يبلغ نصيب الظاهر اعتبار بلوغ نصيب كل واحد منهم النصاب
- 27 - واحوط منه لا يترك
- 27 - (الخامس) ومصرفه مصرفه مصرف المظالم على الاقوى
- 27 - والاقوى لا يترك
- 27 - والاقوى الاول في غير المتبادرين واما فيما فيعمل بقاعدة العدل والانصاف
- 29 - وان كان الا هو لا يترك الاحتياط بدفع الزايد الى الحاكم
- 32 - من غير توقف الا هو الرجوع الى الحاكم في هذا الخمس
- 33 - فالاقوى ضمانه الاظهر عدم ضمانه فيه وفي التصدق عن المالك
- 35 - والاقوى والاقوى هو ما ذهب اليه وان كان ما ذكره من التعليل ضعيف
- 39 - الرجوع عليه مع اذن الحاكم
- 39 - (السادس) على الاصح بل الاصح انه راجع الى نظر الحاكم فيصرفه في مصالح المسلمين
- 40 - وان قلنا الظاهر عدم وجوب الخمس (ح)
- 43 - وخمس اربعة اذا كان قد دفع خمس الاصل عيناً واما اذا لم يدفع الخمس الاول في صحة البيع والشراء اشكال
- 44 - على القبض بناء على كونه ناقلاً لا كاسفا
- 45 - اقويهما الشبوت محل تأمل
- 51 - او الصدقة المندوبة الا هو اخراج جميعها
- 54 - ضمه على الا هو ولا يبعد عدم الضمان

- 55 - تلك الاشجار اذا زادت قيمته بذلك والا فلا خمس فيه
- 57 - استقراره انما يعتبر الاستقرار في نماء المتصل واما في المنفصل فلا يعتبر استقرار ما فيه الفائدة
- 59 - الا هوط الا اذا لم يف فائدته لمؤنة سنته مع اخراج خمسه فح لا يجب
- 60 - حال الشروع الظاهر انه مبدء سنته حين ظهور الريح
- 61 - ما اتلفه عمداً فيه تأمل
- 62 - مثل آلات النجارة الظاهر احتسابها من المؤنة وكذا في راس المال مع الحاجة اليه
- 63 - تمكنا من المسير وسار
- 74 - فعدم الجبر لا يخلو عن قوة بل الجبر لا يخلو عن قوة
- 75 - او جنساً في برأة الذمة باداء جنس آخر اشكال
- 76 - وجه الكلى في المعين كونه من هذا القبيل ممنوع
- 84 - والهوط والهوط اخراج الولى الخمس قبل بلوغه

فصل: في قسمة الخمس ومستحقه

- مسئلة 1 - او معصية الا هوط عدم الدفع الى المسافر سفر المعصية سيما المتاجهر
- 14 - او عروضاً في احتسابه خمسا مع عدم رضى المستحق اشكال
- 15 - وفي تشخيصه اقواه التشخيص
- 17 - لا يعتبر فيه رضى اعتبار رضى المستحق او المجتهد بالنسبة الى العروض لا يخلو عن قوة

فصل: في شرائط وجوب حجة الإسلام

مسئلة 6 - بل هو الأقوى القوة ممنوعة

7 - (الثالث) فالقول بالاجزاء مشكل بل لا يخلو عن قوة

9 - اقويها الاخير بل الاقوى او سلطتها

ويبقى الكلام في امور

مسئلة 1 - اوجهها الاخير بل الاول لا يخلو عن قوة

3 - كونها على مولاه محل تأمل

5 - اقويها الاول لانه واجب عليه وليس للمولى منع العبد من الفعل الواجب عليه

1 - لا وجه له بل وجيه

4 - وان كان احوط بل الاقوى

5 - وجب عليه مع اجتماع سائر ما يعتبر في استطاعته

8 - لم يكن ابعد الا اذا كان مضطرا الى السكنى فيه فيعتبر نفقة العود اليه

12 - ولو باعها لا فرق بين القصدين على الاقوى فمع الاحتياج اليها لا يجب الحج مطلقا

14 - محل منع بل وجوبه محل منع فما ذكره صاحب الجواهر في محله

18 - مستقرأً عليه اذا استقر عليه الحج وكان الدين عليه من وجه الزكوة يجب صرف مقدار الزكوة في الحج من سهم في سبيل الله فلا مزاحمة بينهما

18 - فى تقديمهم على الحج بل الواجب (ح) صرف الزكوة فى مؤنة الحج من سهم فى سبيل الله فح لا مزاحمة بين الحج ونادية الزكوة

19 - وكالدين ممن بنائه محل تامل

20 - احوطهما بل اقويهما

22 - امکن ان يقال لا يخلو عن ضعف

25 - لم يجز عنها بل الاجزاء لا يخلو عن قوة

25 - فلا يجزى قد مر ان الاجزاء هو الاقوى

26 - فتلزم الهبة ومرجع هذا الى تحصيل الاستطاعة لا الاستطاعة فلا يلزم

30 - فالظاهر وجوب الحج لا وجه لوجوب الحج بناء على اعتبار القبول فى الوصية التملوكية

31 - لم يجب عليه الحج الاقوى وجوب الحج عليه وقضاء زيارة الحسين عليه السلام فى ساير الايام

31 - وان لم يكن ذلك بل الظاهر اعتبار كونه اهم فى عدم الاستطاعة

32 - على امر قسمان والظاهر انه يرجع القسمان الى قسم واحد وهو الواجب المشروط فلو حصلت الاستطاعة المالية للحج وجب عليه الحج من جهة انه اهم من الواجب المنذور فالباب من باب المزاحمة فيتقدم الامر (ح) على المهم والاحوط قضاء الزيارة فى ساير الايام

33 - او يملكها اياد لا يجب عليه القبول فلا تجب الحج (ح) وان كان الاحوط القبول

33 - موثقاً به فى وجوب الحج مع عدم الوثوق بالبازل تامل

34 - وجهان اوجههما الاول

36 - على الاقوى القوة ممنوعة

36 - لو و به و خيره الاقوى عدم وجوب القبول (ح)

37 - فانه يجب عليه حصول الاستطاعة بهذه الوصية ان كانت تمليكية غير معلوم لعدم وجوب القبول عليه (ح) نعم اذا كانت الوصية وصية في الجهة وبذل الرصى ما يكفيه للحج وجوب عليه القبول

38 - فالظاهر الصحة بل الظاهر عدم الصحة الا اذا كان المبذول زكوة من سهم فى سبيل الله

40 - بعده وجهان اقوىهما العدم

41 - اولا وجهان الا وجه الاول

42 - الوجوب عليهم فالظاهر بطلان البذل لعدم تعين طرفه وتنتزه بالتي تم فى غير محله لأن المالك فى بطلان التيمم فى المثال المذبور حصول القدرة على تحصيل الماء والمناط فى المقام حصول الاستطاعة لا القدرة على تحصيلها

43 - او على الباذل وجهان اقوىهما الاول

49 - به وجوب عليه محل تامل

50 - به وجوب الا ظهر عدم وجوب الاقتراض فى الصورتين ولكن لو افترض وحج اجزئه فى الصورة الثانية عن حجة الاسلام

51 - فالظاهر صحة الحج كما ان الظاهر صحته واجزائه عن حجة الاسلام فى الصورة الاولى ايضاً

62 - اقوىهما عدم الوجوب فى اطلاقه تامل

65 - لم يجزء الا اذا كان فى طى الطريق الوصول الى الميقات

75 - دليل على انما يدل بعموم مفهومه

ص: 84

82 - توزع على الجميع والتحقيق انه لا مزاحمة بين الزكوة والحج فیح بالمال الموجود من سهم فى سبيل الله الذى هو احد مصارف الزكوة فيحتسب المال من الزكوة (ح) ويصرف في الحج وعلى ذالك يحمل خبر معاوية ابن عمار فلا يجري هذا الحكم في باير الديون من الخمس وغیره

82 - ما ذكر من التخصيص في غير الزكوة من الديون

82 - والاحوط هذا الاحتياط لا يترك

82 - او ترجيح الحج لا يترك

84 - على خلاف القاعدة والتحقيق انه مقتضى القاعدة والنص وارد على طبقها

86 - اذا عينها الميت لا يترك الاحتياط في هذه الصورة

100 - على تقليد الميت بل المدار على تقليد من يكون الاستigar وظيفة له وصيا كان ام وارثاً

100 - فالمدار على تقليد الميت وهو الظاهر في هذه الصورة

101 - الاحوط بل لا يبعد تعينه

103 - او الوارث وجهان بل يجزى الميقاتية

105 - انه تعلق به مع بقاء مقدارهما من العين التي تعلقا بها والا فالاصل عدم اشتغال ذمته بها

109 - وحدة الحقيقة لا تجدى بل التحقيق انه مع وحدة الحقيقة مجز عن حجة الاسلام ولا انقلاب للحقيقة (ح) حتى يقال بان الانقلاب القهرى لا دليل عليه

ص: 85

فصل: في الحج الواجب بالنذر

والمحكمة والاقوى صحتها والاظهر عدم صحته لعدم ثبوت تكليف الكفار بالفروع وان كان مشهورا

مسئلة 1 - في الولد عدم الالحاق محل تأمل

1 - ولد الولد الاظهر شموله له

1 - ام لا وجهان الاوجه الاول

3 - ويحتمل عدم ضعيف

8 - التحقيق ان جميع الواجبات محل تأمل بل منع فان الدين ينصرف الى ما يكون ثابتا بالاصالة في ذمة الشخص واما الواجبات التكليفية فيكون ديناً بلحاظ تعلق الوجوب بذمة المكلف فلا يحلقه حكم الديون المالية الا بدليل خارج

8 - خروجها من الاصل التحقيق خروجها من الثالث (ح)

9 - لعدم وجوب يمكن ان يقال بوجوب الاداء عليه تعلقاً فان عدم التمكن انما منع من التجوز لا التعلق

10 - هل يجب القضاء عنه الاظهر عدم الوجوب لأن الظاهر ان القيد من باب الشرط

13 - فالظاهر وجوب القضاء الاظهر عدم الوجوب

16 - ويحتمل الصحة مراعي بزوال الاستطاعة فان زالت الاستطاعة تتجز نذرها وان لم تزل لم ينعقد

17 - بالقوليه قدمه الاقوى تقديم حجة الاسلام كفايته عن المنذر ايضا

17 - ويحتمل وجوب التحقيق انه يجب تقديم حجة الاسلام بل كفايته عن المنذور ايضاً كما مر

18 - مقدماً على بل تقدم حجة الاسلام ويحتسب من المنذور ايضا

19 - اقواها الثاني بل الاقوى كفايته عن حجة الاسلام مع قصد براء النذر بل مطلقا وليس من التداخل في شيء

20 - بل هو المتعين بل المتعين تقديم حجة الاسلام مطلقا

21 - واحوطها الاخير بل اقويها

25 - ويكتفى حينئذ الظاهر انه يكتفى الاقل وان كان ما ذكره احوط

28 - لان رفع الحرج بل لان ادلة رفع الحرج لا تشمل مورد النذر

28 - وكان عالماً به او جاهلا

29 - فاول افعال اى الاحرام من الميقات

30 - لضعف الخبر وضعفه منجبر بعمل الاكثر

33 - (الخامس) وان كان الاخط لا يترك

34 - وان كان الاخط لا يترك

فصل في النيابة

1 - وهو الاخط والاقوى صحة حجه بالتبرع والاجارة مع اذن الولي وفراغ ذمة المتنوب عنه بعمله

1 - على هذا التقدير اذا كان جهله عن عذر

5 - نعم الاولى المماثلة اولوية نيابة المرأة عن المرأة ممنوعة

11 - لا وجه له الظاهر تعلق الاجارة في مسئلة الحج بنفس المناسك ومقدماتها من المشي ذهابا وايابا فتوزع الاجرة (ح)
ولو لم يأت بالمناسك

11 - ابطلت صلوته والتنظير بابطال الصلة لا وجه له وانما هو نظير موت الاجير فى اثناء الصلة

13 - لا وجه لها بل لا يخلو عن وجاهة لان الظاهر ان اعتبار الطريق على وجه الجزئية المستأجر عليه لا القيدية

15 - فيرجع الى اجرة المثل لا وجه لرجوعه الى اجرة المثل فى صورة علمه بفسخ المستأجر

16 - على العمل فى الذمة سواء كان بال المباشرة او اعم اذا لا يرتبط النيابة الثانية بالمستأجر الاول فلا يصح اجازته (ح) لعدم ارتباط متعلق الاجارة به نعم فى صورة عدم قيد المباشرة يصح العمل من دون الاجازة لعدم المزاحمة بين الاجارتين (ح)

22 - او الوارث الظاهر ان المراد بالوارث هو الوصى بقرينة ما قبله

24 - والاقوى عدمه بل الاقوى جواز العدول واجزائه عن المتنوب عنه واستحقاق الاجرة

25 - لا يخلو عن اشكال بل الاشكال فيه وفي سابقه

26 - وان كان الاقوى الظاهر انه زيادة من قلم الناسخ

فصل: في الوصية بالحج

مسئلة 1 - وان كان بدنيا فيه اشكال

1 - فالظاهر جريان الاستصحاب بل الظاهر خلافه لان الاصل مثبت (ح) توضيحه ان الحكم بتعلق الحج او سائر الحقوق المالية للتركة متفرع على فوت الواجب من الميت يعني اقتران عدم الاتيان به بموته وهو خلاف الاصل لانه امر وجودي

(ح) فلا- مجال لجريان الاستصحاب (ح) نعم ان كان الحق متعلقا بالعين فى زمان حيote فالظاهر (ح) جريان الاستصحاب باعتبار بقاء الحق المتعلق بالعين بحسب الاصل

- 1 - عدم انتقال ما يقابله فيه تأمل بل التحقيق انتقال عين التركة الى الورثة وان كان الدين مستغرقاً اولا نعم مع تحقق الانتقال والعلم باشتغال ذمة الميت بالدين تصير التركة متعلقا لحق الديان بمعنى ان لهم استيفاء الحق من التركة
- 2 - يكفى الميقاتية الا اذا كان الواجب منزدراً من البلد فحينئذ لا يكفى الميقاتية ويخرج الاجرة من الاصل
- 3 - والعمل بمقتضى الوصية وجوب التعجيل مع عدم تعين سنة العمل لا وجه له
- 4 - والاحوط الاظهر الاظهرية ممنوعة
- 4 - ومثل هذا الكلام يجرى الظاهر رعاية ما يناسب شأن الميت وجوباً
- 5 - كفى مرتان الظاهر انه يجب التكرار مادام الثالث باقيا
- 6 - اوفي وجوه البر الاحوط صرفها في وجوه البر مع رضاء الورثة ومع عدم رضائهم ترجع الى الورثة
- 6 - اطلاق الخبرين الاول وهو الاقوى
- 7 - بطلت الوصية مع عدم اجازة الورثة
- 9 - كون التعذر طاريا هذا اذا لم يكن التعذر مستندا الى تأخير الوصى والا فهو ضامن للحج
- 10 - بعثة تومان الظاهر انه يلحقه حكم الوصية كما ذكره المحقق القمي (ره)

10 - بشرط ان يبيعها ان حكم بصحة الشرط

11 - اجرة الميقاتية وهكذا يخرج تفاؤت الاجرة بين الحافى والماشى وغيرهما فى الثالث

13 - مع كون الوجوب فورياً لا فرق بين كونه فورياً وموسعاً فى عدم تعلق وجوب الاستيقار بالورثة مع احتمال الصحة

13 - وجهان الاوجه بل المتعين عدم الضمان

13 - لاصالة بقاء ذلك المال اصالة بقاء المال على ملك الموصى لا يوجب جواز الاخذ منه واحداث تكليف للورثة الا بناء على اصل المثبت

14 - فالظاهر عدم الضمان الظاهر عدم الضمان وعدم الفرق بينه وبين سابقه

15 - ففى سماع دعواه الاظهر عدم السماع

16 - اذا كان غائباً ومقدار الغيبة عشرة اميال كما في الرواية

فصل: في اقسام العمرة

مسئلة 2 - بعد فراغه عن عمل النيابة لا مجال لعمرمة التمتع حينئذ لعدم المحل لحج التمتع لا لعدم استطاعته

فصل: في اقسام الحج

لان غيره معلق وكما ان الافراد والقرآن معلق على حضور المسجد الحرام فكذلك التمتع معلق على النائب عن البيت فالشبيهة مصداقية

مسئلة 3 - ثم الظاهر بل الظاهر انه كذلك في صورة عدم الانقلاب

ص: 90

فصل: صورة حج التمتع

فتحل له النساء بل تحل له النساء باتيان طواف النساء

عن ايام التشريق فيه تأمل مع عدم العذر

مسئلة 1 - لا بأس بما ذكره ذلك البعض لا دلالة للخبرين على ما ذكر

الخامس محل تأمل والاظهر عدم الصحة

فصل: في المواقف

مسئلة 4 - والاحوط ان يتيمم مع ضيق الوقت

4 - (الثانى) والاحوط عدم التأخير لا يترك اختيارا

4 - (الثانى) فهو اولى والاحوط الافداء للبس المخيط

فصل: في احكام المواقف

مسئلة 1 - ولا يبعد محل تأمل واسكال

1 - والاحوط الثاني لا يترك

4 - فالاقوى العود لا قوة فيه وان كان احوط

فصل: في كيفية الاحرام

مسئلة 3 - نعم الاقوى كفاية التعين الفرق بين هذه الصورة والصورة اللاحقة غير معلوم والاحوط عدم الاكتفاء به

وهي تملیک بل هي مبادلة عمل او منفعة بعوض

فصل: ويجرى فيها المعاطاة في غير عمل الحر

(الثاني) وفي كفاية ضم الضمية هنا كما في البيع اشكال اقربه عدم الكفاية

(الثالث) ان يكونا مملوكين او في حكمه اذ يصح اجارة الحرفى عمله مع عدم كونه مملوكاً

مسئلة 1 - مع الاجازة اللاحقة او الرضا كذلك

2 - وجهان اظهره عدم الجواز

2 - محل اشكال والاقرب عدم صحة اذ دواجها الا مع اذن وليها او اجازته

5 - ففيه قولان والظاهر ان غرضه من التطبيق وقوع العمل في الزمان لا تطبيقه عليه اولاً وآخرأ فحيثند يصح ما ذكره من التفصيل

10 - الى شهر او شهرين اذا كانت الغاية مبهمة

10 - اقوال اقويتها الصحة جعالة

11 - او اكثر والاقوى في جميع الصور صحته جعالة

12 - وهذا باطل الاقوى صحته جعالة

فصل: في بيان احكام الاجارة - الاجارة من العقود

مسئلة 2 - وجوه الاقوى الوجه الاخير لتزاحم السببين في نقل

المنفعة ولا ترجح لا عمال احد السببين دون الاخر فيبقى المنفعة على ملك البائع ويقع البيع مسلوب المنفعة وللمشتري (ح) خيار فسخ البيع ولا تأخر لملك المنفعة بالتبعة عن الاجارة زماناً

مسئلة 3 - تبطل بموته بل تقع فضولياً بالنسبة الى البطن الاخر

3 - لا تبطل بموته الا ظهر البطلان لتعذر العمل بالشرط بعد موته وكأنه زعم انه من باب تخلف الشرط ولا وجه له اذ فرق بين تعذر الشرط والتخلف عنه مع امكان العمل به

6 - ولا يبعد قوة الوجه الاول بل الاقوى الوجه الثاني

8 - لا يبعد ذلك لا يخلو عن اشكال

فصل: يملك المستأجر المنفعة

مسئلة 1 - فالظاهر عدم استقرار الاجرة بل الظاهر استقرارها

2 - استقرت عليه الاجرة وان انتفع الموجر من العين المستأجرة في المدة المزبورة فعليه اجرة مثل المنفعة المستوفاة للمستأجر

5 - ويحتمل قريباً ان يرجع بل الاقرب فيه وتعيين العمل بالمشهور

11 - ويحتمل عدم البطلان وهو الاقرب

15 - اقوىهما الاول بل الثاني

16 - فيشكل ضمان المستأجر خصوصاً لا اشكال في ضمان الاجرة الا في صورة عدم الاجرة او عدم تمولها عرفا

16 - اذا كان المستأجر عالماً ببطلان الاجارة الاقرب فيه الضمان

16 - اذا كان جاهلا بل وان كان عالماً

16 - فيكون هو المتبوع بعمله لا يكون متبرعاً بعمله الا اذا لم تجعل له اجرة او جعل الاجرة ما لا يتمول عرفاً

16 - فليس له مطالبة الاجرة بل له المطالبة

17 - لا- يبعد ذالك اذا كان فى الشركة بل فيه بعد الا اذا كانت الاجارة معينة على عدم اشتراك غيره معه فى العين المستأجرة

فصل: العين المستأجرة

لكن الاقوى صحته بل الاقوى عدم صحته

مسئلة 7 - ضمن لقاعدة الاتلاف الظاهر عدم الضمان مع عدم المسامحة فى كمية الحمل و اختيار الطريق

8 - وربما يفرق بينهما الضمان فى الصورتين لا يخلو عن قوة

14 - بل الاقوى العدم لا يبعد الضمان لصدق الاتلاف

15 - او مع اشتراط الضمان فى صحة الشرط اشكال

15 - مع السرقة الظاهر بل الظاهر استحقاق اجرة الحفظ فى المدة قبل السرقة مثل لو استوجر على حفظ متاع فى ليلة واحدة فسرق المتاع بعد مضى نصف الليل فيستحق نصف الاجرة بالنسبة الى نصف الاول من الليل

فصل: يكفي في صحة الاجارة

بطلت لعدم كونه اي صارت فضولية

ان استوفى المنفعة بل مع فوت المنفعة تحت يده الا اذا كان مغرورا من طرف المستاجر الاول فيرجع الموجر على المستاجر الاول

ووجهان مبنيان لا يخلو اولهما من قوة الا ان يجيزها المشروع له

مسئلة 1 - فلا يترك الاحتياط بل الاقوى عدم الجواز

4 - وان كان ذلك الغير لا يبعد جواز رجع المستأجر الى اجرة مثل عمل الذي استوفاها الغير من باب الاستيفاء لا من باب الاتلاف

مسئلة 4 - فليس له اجازة العقد الواقع بل له الاجارة ومرجعها الى رفع المانع كاجازة المرتهن عقد الراهن في مدة الرهن وكاجازة الغرماء بيع الورثة للتركة

4 - في عدم صحة الاجازة بل تصبح الاجازة حينئذ باعتبار رجوعها الى رفع المانع من الاجارة او الجعالة

7 - يستحق شيئا الا مع امر المستاجر بالكتابة فيستحق حينئذ اجرة المثل للكتابة

9 - بطلت الاجارة بالنسبة الى بقية المدة

11 - لزمه الاجرة المسماة ان سلمها اليه

فصل: لا يجوز اجارة الارض

فلا اشكال فيه عدم الاشكال اذا كان في الذمة المسلم

مسئلة 1 - وكانت المدة طويلة لا وجہ له لعدم الفرق بين المدة الطويلة والقصيرة

مسئلة 6 - يجوز الاستيجرار الاقوى انه يجوز النيابة عن الغير فى حيازة المباحثات فيجري فيه الاجارة والجعالة والتبرع فيملك المجاز له حينئذ بحيازة النائب عنه تبرعاً او اجارة او جعالة ولو قصد الموجر فى الحيازة لنفسه وقعت الحيازة له لانها من الاسباب الاختيارية التي تحتاج الى قصد التملكى ومجرد وقوع اليدين على المباح من دون قصد التملك لا يؤثر شيئاً فحينئذ اذا قصدت الحيازه لنفسه مع انه اجير لغيره ضمن تقويت المنفعة على المستأجر ولو تبرع المتبوع الحيازة للغير وقع فضولياً وينفذ له مع اجازته ولو ردها بقيت العين على كونه مباحة الا ان يقصدها لنفسه بعد رده وبقائه تحت يده فيتملك المتبوع (ح)

8 - انفسحت الاجارة بل له الرد والاجارة بالنسبة الى بقية المدة

12 - يجوز استيجرار الشاة الاقوى بطلان الاجارة بالنسبة الى ثمرة الشجرة والاستيفاء من البئر ولبن الشاة واطلاق المنفعة على الاعيان المزبورة في العرف مسامحة عرفية لا دنى مشابهة فلا توجب صحة الاجارة واما الارض فهو منفعة للولد فتلف اللبن تبعاً للارض لا يضر بالاجارة

13 - والكافائية كتسهيل الاموات بطلان الاجارة في الواجبات التعبدية في محله واما بطلانها في الواجبات الكفائية التوصيلية ففي غير محله

15 - واشترط الضمان اشتراط الضمان على النحو المتعارف مناف لعقد الاجارة واشترط رفع مقدار من مال المستأجر حال تلف العين بالسرقة او غيرها جوازه محل تامل

- 16 - لا يجوز استيغار اثنين الاقب هو الجوز الا فيما هو مرتبًا شرعاً كترتيب العصر على الظهر والعشاء على المغرب
- 17 - ولو في الصلوات المستحبة جوازها لا يخلو عن وجہ
- 21 - ويجوز ان يكون الا ظهر عدم الجواز في هذه الصورة
- 23 - وحكم الربا في الصلح الاقوى جريان الربا في الصلح واختصاص وجوب التقادص في البيع دون الصلح
- 24 - من حواجه مع العلم بفسخ العمل

26 - وكذا لو استأجر صحة الاجارة في هذه الصورة محل منع لتعذر استيفاء المنفعة في المدة المعينة كما هو المفروض

فصل: في التنازع

- مسئلة 1 - لم يستحق الزيادة لا يتوجه اليمين على منكرها في هذه الصورة
- 2 - وجهان الاقوى تقديم قول المالك اذا ادعى اجرة المثل لأن استيفاء المنفعة من اسباب الضمان اقتضائاً والمنكر يدعى المانع والاصل عدمه واما اذا ادعى المالك الاجرة المسمى فهو على خلاف الاصل ايضاً فيثبت له اجرة المثل ان لم يكن زائداً عن المسمى
- 7 - قدم قول المستأجر مع اليمين
- 8 - فالمرجع التحالف فان تحالف او نكلا عن اليمين انفسخ عقد الاجارة
- 11 - قدم من يدعى الصحة اذا تحققت اركان العقد وشك في اعتبار شرط مفسد للعقد
- 12 - قدم قول المستأجر بل يتحالفان فان حلفا او نكلا انفسخ عقد الاجارة

واستحق المستأجر على الموجر رد متعاه الى محله الاول

مسئلة 13 - قول المستأجر بل الاظهر التحالف

خاتمة

(الاولى) ولا يضر كونه مجهولا فيه تأمل بل منع

(السابعة) ليس له عزله بل له العزل ومجرد اشتراطه فى ضمن العقد اللازم لا يوجب المنع عن العزل بل اثر الاشتراط تزيل العقد اللازم باعتبار تخلف الشرط

(العاشرة) على نتيجة ذالك انما تصح الاجارة على نتيجة العمل اذا كانت مترتبة عليه غالباً بحيث لا تكون غررية بخلاف الجعالة فانها تصح على النتيجة مطلقا لان العامل انما يقدم على النتيجة باختياره من دون ان يستحق الجاعل عليه شيئاً

(الحادية عشر) استحق اجرة المثل فى جواز الفسخ بعد اتمام العمل تامل

(الحادية عشر) او جههما الاول اذا اتم العمل بعد الفسخ واما اذا انصرف عن اتمام العمل لم يستحق شيئاً

(الرابعة عشر) اذا كان قاصداً مجرد القصد غير كاف لتبعيتها للعين بل لابد من ذكرها في العقد اذا اراد تبعيتها للعين

(السادسة عشر) بعميرها مع معلوميتها على وجه يرتفع به الغرر

(السبعة عشر) او مطلقا صحة الاجارة (ح) لا تخلو عن اشكال

(السبعة عشر) بقيد البرء الاقوى صحته جعالة لا اجارة

(الثامنة عشر) لا يجب ان يقرئه الا ان يكون هناك تعارف ينصرف الاطلاق اليه

(الثامنة عشر) اسقاط الكلمة اذا كان سهواً ولم يكن زائداً على المتعارف

(النinth عشر) لا يجوز لا يبعد جوازه وتنظيره بتفریع العمرة والحج فی غير محله

(العشرين) الصلة الصحيحة بل الاظهر انصراف الاطلاق الى هذه الصورة فلا ينقض من الاجرة شيء

كتاب المضاربة

اشارة

او جنون امور الاحسن تبديله بسفه لذكر العقل قبله

(الثاني) الذهب او الفضة المسكوكين الاقوى جريان المضاربة في غيرهما من اعيان الاموال من العروض والفلوس

(الثاني) لم يصح بل الاقوى صحته

(الحادي عشر) كما لا يبعد بل الاقرب صحته

(الحادي عشر) وللعامل اجرة عمله الاقوى استحقاقه المسمى من الربح وعدم ضمانه لتلف راس المال مع عدم يده عليه او مع قدرته على حفظه من التلف

(الحادي عشر) اقويها الاخير الاقوى عدم ضمانه التلف الا مع وقوع يده عليه وعدم قدرته على حفظه من التلف لأن مجرد العجز عن التجارة لا يوجب ضمان التلف

مسئلة 1 - يرتفع الضمان بذلك مع الاذن في القبض

1 - والاقوى ما ذكرنا مع الاذن في القبض كما تقدم

2 - بعدم جواز فسخها بل الاقوى جواز الفسخ مطلقا

2 - ممنوعة بل صحيحة ومقبولة

2 - ولزومه بل لا اشكال في عدم لزومه وبقائه على الجواز

2 - ووجب الوفاء به لا يجب الوفاء به ولو شرط في ضمن مضاربة أخرى

2 - وجوب الوفاء به ما دامت الاقوى عدم وجوب الوفاء به

2 - على هذا المعنى وحمله على هذا الوجه بعيد غايته

2 - اذ لا يخفى ما فيه بل هو وجيه

3 - دعوى صحته وهي الاقرب

4 - اقويها الاول بل الثاني ولا وجه للاول

8 - قبل اطلاع المالك الظاهر انه يحتاج الى الاجازة

12 - فلا يجوز الشراء والظاهر من عبارات الاصحاب عدم جواز الشراء من قبل المالك زائداً على رأس المال وهو كذلك

12 - كان في ذمة المالك ان اشتري بنية الدفع من رأس المال ولم يكن الثمن زائداً عن رأس المال

18 - ليس له ان يأخذ ليس له ان يأخذ نفقة ما تعدد

19 - قولان الظاهر انه بنسبة العمل وان كان الاحتياط رعاية افل الامرين

21 - وعلى الاول لا يكون منها هذا الحكم باطلاقه ممنوع بل الاظهر انه اذا كان نفقة المرض قليلاً يجوز احتسابه على رب المال

23 - مضاربة فاسدة بل بضاعة صحيحة والتغيير بالمضاربة لا ينافيها لعدم اعتبار صراحة اللفظ في العقود الالزمة

23 - لقواعد احترام بل لان قصد التبرع مانع عن الاجرة فعند الشك فيه يتمسك بقاعدة المقتضى وعدم المانع لان العمل في حد ذاته مقتضي للاجرة

23 - فكذلك مضاربة فاسدة بل قرض والتغيير بالقراض لا ينافي مع تقييده بكون الربح له

23 - الا- مع عمله بالفساد قد مر ان الصور المذكورة صحيحة قرضاً وبضاعة ولا فساد فيها فيترتب عليه نتيجة القرض
والبضاعة

24 - فمقتضى القاعدة التحالف الاقوى انه مع تقيد لفظ المضاربة بكون الربح للعامل قرض لا مضاربة ومع تقيدها تكون
الربح للمالك بضاعة فلا يتصور فيهما الفساد

28 - فهو صحيح مع ذكره في المقاولة السابقة على عقد المضاربة

28 - يقال فيه بالبطلان وهو الاقوى

29 - الى عقد جديد من الورثة او اجازتهم

29 - وان كان عروضاً فلا والاقوى الجواز كما تقدم

29 - لكن يمكن ان يقال هذا الوجه ضعيف وان كانت الاجازة صحيحة

32 - فيمكن ان يقال لا وجه له اذا المفروض ان المالك ضارب مع العامل الاول بقيد مباشرته للعمل فعمل العامل الثاني
بنية العمل للعامل الاول لا تأثير له

34 - (الرابع) لا ان يكون كاشفاً وهذا الوجه ليس بعيد لان للعامل ربح التجارة لا ربح كل واحد ظن من معاملاته وهو
مراعي بعدم تعقبه الربح بالخسارة فاستقرار الربح للعامل يتوقف على عدم تعقبه بالخسران

35 - والاستقرار يحصل هذا ينافي ما تقدم منه قوله انه يملك بالظهور ولا يتوقف على الانصاض والقسمة

37 - هذا لا يبطل بل يبطله لعدم استقرار الملك بمجرد ظهور الربح بل استقراره متوقف على عدم تعقبه الخسران بعده

39 - اولا وجهان اظهراهما الاول

39 - مع عدم فعلها وجهان اقربهما الوجه الاول

39 - ويمكن الفرق والاقوى انه لا فرق بينهما

40 - يمكن الاشكال فيه بل لا اشكال فيه

40 - هو الاقوى بل الاقوى ما عليه الاكثر

42 - المشهور على عدم الجواز المشهور هو المنصور

42 - والاقوى بل لا قوة فيه

43 - مع ان المهر كان لسيدة ولعله سهو عن قلمه الشريف لأن المفروض مملوكة الزوج لا الزوجة

46 - اذا لم يشترط الاقوى بطلان اشتراط الزرور مطلقا

46 - الا ان يشترط المالك الاقوى عدم ثبوت الخسارة على العامل مطلقا

46 - او يشترط العامل الاظهر عدم صحة هذا الشرط ايضاً

46 - عدم وجوب اجابته الاظهر وجوب اجابته مع احتمال الربح

46 - والاقوى عدم الوجوب مطلقا الاظهر الوجوب

46 - (ال السادسة) اقوىهما العدم فيه تأمل والاحوط وجوب الجبائية اذا كان الفسخ من العامل

46 - قام وارثه مقامه فيما له من الحقوق

47 - يكون ذلك الربح انفساخ المضاربة بالنسبة الى المقدار المأخوذ من رأس المال وبقائهما بالنسبة الى القبلة مستلزم
لعدم جبران الربح بالنسبة الى المأخوذ للخسارة في البقية وبالعكس

47 - فلا وجه لما ذكره فالاقرب ما ذكره المحقق

47 - بل او بعدها الظاهر استقرار الربح بالقسمة اذا رضى المالك بالتقسيم

48 - اقويهما الاول بل الثاني لا يخلو عن قوة

48 - فلا اجرة له والاقرب استحقاقه اجرة المثل لعدم استلزم علمه بالفساد تبرعه بالعمل

48 - مشكل لقادمه بل لا اشكال فيه

51 - وعدم شرط المالك والظاهر ان ادعاء الاشتراط يرجع الى ادعاء التقييد المتعلق دون اطلاقه فالاصل (ح) يقتضى
تقدمة قول المالك لاصالة عدم الاطلاق

52 - اميناً وجهاً اقويهما عدم الضمان مع عدم التقصير في التخلية

55 - قدم مدعى الصحة اذا كان الشك في المانع لا في المقتضى

59 - اكر الامرين بل له الحصة المسممة باعتبار توافق المالك له ويقصد الزائد عن الحصة لقاعدة العدل والانصاف
ويتحمل اختصاص الزائد بالمالك مع يمينه لتبعية المنفعة لرأس المال ذاتاً

62 - فالقول قوله ايضاً فالقول قول العامل لاصالة عدم الزائد مما ادعاه من رأس المال ولكن اصالة عدم الزائد لا تثبت كون
الزائد ربيحاً الابناء على الاصل المثبت فحينئذ يتعاديان في المقدار الزائد ونصف الزائد يرجع الى المالك بسلامته عن المعارض فيتعارضان
في النصف الآخر ومع عدم البينة في بين يتحالفان فإذا حلفاً أو نكلاً اقتسم بينهما بالسوية لقاعدة العدل والانصاف كما تقدم في الحاشية
السابقة

(الاولى) الضمان فى الصورتين والاقوى عدم الضمان فى الصور الثالثة

(الاولى) شموله للامانات فيه منع ومقتضى الامانة عدم الضمان الا مع ثبوت الخيانة

(الخامسة) حصل بسعى العامل والاقوى كون منجزات المريض من الثلث لا من الاصل ولكن ان المضاربة فى مرض الموت نافذة انه معاملة غير محاباتية ومرض الموت انما يمنع تفозд المعاملة المحاباتية من الاصل

(الثانية عشر) اقربهما الانفساخ بل اقوىهما عدم الانفساخ

(الرابعة عشر) فالظاهر الصحة الظاهر عدم صحة الاشتراط فى جميع صوره

(السادسة عشر) الظاهر عدم اشتراكهما ان استقل كل منهما فى التجارة وان اشترط توافقهما فيحتمل ينجر خساران كل منهما بربح الاخر

(السادسة عشر) الا مع الشرط الاظهر عدم صحة هذا الشرط

(السادسة عشر) الا ان يشترط عدم الاشتراك فى صحة هذا الشرط تامل بل منع

(السادسة عشر) يكون الاخر شريكًا فيه اشكال بل منع

فصل: في أحكام الشركة

مسئلة 2 - ويتحمل الصلح القهري لرجوعه فى الحقيقة الى قاعدة العدل والانصاف كما يبناها مستوفاة فى محلها

5 - اقوىها الاول بل اقوىها الثاني

5 - فاظهر صحته بل الظاهر البطلان

9 - فيكون لازماً بل الظاهر عدم لزوم الشرط وحصول الترلزل في العقد اللازم لاجل تخلف الشرط

12 - اذا تبين بطلان الشركة عبارة المتن مضطربة فان كان المراد تبين بطلان الشركة من اول الامر لا يلائم مع حكمه بصحة المعاملات الواقعية قبل بطلان الشركة اذ لا قبل حينئذ الا ان يراد قبل تبين البطلان ولا وجه له ايضاً لأن صحة المعاملة وعدمها يدوران مدار صحة العقد وبطلانه لا تبين البطلان وعدمه

كتاب المزارعة

اشارة

مسئلة 1 - بمثل التجحير الاقوى عدم كفاية التجحير في السابق في صحتها اذ هما لا يفيدان ملك الغير ولا المنفعة وإنما يؤثران في الاولوية بالاحياء

5 - الى حصته من الحاصل صح الاقوى عدم صحته

6 - بلا اجرة ومعها ايضاً

7 - فيضمن وجوه الاقوى هو الوجه الاول

7 - او عدم الضمان هذا هو الا وجه ولكن آثم

8 - وجهان اوجههما الاول

9 - في صورة كون المزروع في صورة كون التعين في الخارج عن العقد واما مع تعينه في العقد فهو كما اذا كان قبل الاضر

9 - يغنم العامل والاقرب عدم غرامته

11 - من احدهما احد هذه بل يتبع كون الارض من المزارع

14 - فليس للعالم منهما الرجوع بل له الرجوع في جميع صوره بأجرة المنفعة أو العمل

15 - الظاهر من مقتضى بل الظاهر عدم الاشتراك الا في الحاصل لأن اشتراكهما في البذر منفعة الأرض والعمل بل يتوقف على تساوى دخل الامور الثلاثة في الحاصل ولو تزييلاً والظاهر أن يرجع عقد المزارعة إلى تنزيل منفعة الأرض والعمل منزلة البذر

15 - كون التبن الاشتراك في التبن حاصل مطلقاً باعتبار أنه الحاصل من البذر

16 - ويحتمل بعيداً بل لا بعد فيه

18 - وليس عليه أجرة الأرض واجرة الأرض والعمل على الغاصب

19 - فليس على المالك إلا إذا كان أخذها متعارفاً عند أخذ الخراج بحيث يعُد في العرف جزءاً منه أو شرطه العامل على المالك

20 - مجرد التراضي الأقوى اعتبار الأشاء قوله أو فعله

21 - وإن اشترطاً الاشتراك في صحة هذا الاشتراط تأمل

22 - فإنه مشترك بينهما إذا كان الحب مشتركاً بينهما

22 - ثم لا يستحق صاحب الأرض من جهة حدوثه وأما من جهة البقاء فله أن يطالبه بالقلع أو الأجرة

23 - فالظاهر التحالف والظاهر أنه من باب المدعى والمنكر

25 - بالازلة وجهان أقواهما الثاني

26 - فالقول قول المالك إن لم يعلم من القرائن خلافه

(الاولى) فالظاهر ضمانه اجرة المثل او التفاوت بحسب تخمين اهل الخبرة بل الاظهر ضمانه اجرة المثل

(الاولى) من ذالك الحين والظاهر تزلزلها من ذالك الحين فان امضنه البطن اللاحق صحيحة فلا

(الثانية) ظهوره ايضاً مشكل ولو مع الضميمة

كتاب المساقات

(الثالث) او فلس القوى ان افلاس العامل غير مانع من انعقاد المساقاة

(التاسع) نعم لا يبعد فيه وفي تاليه اشكال

مسئلة 1 - اولاً خصوصاً مع احتياجه الى السقى

3 - لا يبعد الجواز وهو كذلك

10 - اقويها الاول بل الثاني

11 - اقويهما ذلك بل الظاهر تعين الفسخ

12 - لا يبعد الاول الحكم بالصحة بعيد جداً فيه وفي تاليه

13 - (والثاني) المنع وهو القوى

17 - اقويهما الصحة اقويهما البطلان لجهالة الابهام فيها وفي الاجارة

19 - الفرق بين صورة لا يخلو عن قوة

20 - والقوى الاول بل الاخير بناء على صحة شرط النتيجة

22 - قبل الظهور ايضاً لا يخلو عن اشكال

23 - اذا كان عالماً بالبطلان وان كان عالماً بالبطلان الا اذا كان البطلان من جهة اختصاص تمام الشمرة للمالك لأن
مرجع المساقاة (ح) يرجع الى تبع العامل لعمله

26 - وهو احوط لا يترك

26 - والا فيكون مخيراً بل الاجبار ثم الخيار

27 - من غير قصد التبرع اذا كان قصده الاتيان عن العامل ولو بالاجرة وان احتاج استحقاق الاجرة الى امضاء العامل

27 - اصلا مشكل لا فرق بينه وبين ما تقدم

28 - وعليه اجرة المثل اذا كان الامتناع لعدم

29 - بل يظهر من بعضهم الاقوى القول الاول

30 - ويحتمل فى اصل المسئلة لا يخلو عن قوة

31 - لا يجوز مطلقا اذا ساقى العامل مع المساقى الثاني لنفسه واما اذا ساقى عن المالك فاذنه توکيل ويصبح بعد الفسخ المسافة الاولى

33 - لا يعد صحته بل هو في غاية البعد

34 - قدم قول مدعى الصحة اذا كان الشك في المانع لا في المقتضى

36 - جاهلا بالبطلان بل مطلقا

35 - مع جهله به بل مع علمه به ايضاً

37 - يحمل فعلها على الصحة مشكل مع التردد بين الصحيح من عنوان وفاسد من عنوان آخر

كتاب الضمان

اشارة

بل يكفى رضى المضمون له مشكل بل الاقوى عدم كفايته

(الثالث) الرجوع بالغرض الا مع اذن الولي من قبل المضمون عنه ومصلحته

(الرابع) كونه مختاراً فلا يصح وكذا المعتبر في المضمون له

(الخامس) جواز الرجوع عليه فيما حجر عنه

(السادس) اوجهها الاول اوجهها الثاني

(السابع) على المشهور وهو الاقوى

يمكن ان يقال بل الظاهر عدم امكانه

(السابع) اذ حقيقته قضية تعليقية بل حقيقته قضية فعلية تستتبع امور تعليقية لان استحقاق الغير ثابت حين العقد على فرض

ثبوته غاية الامر انه مبجعول

(الثامن) لم يصح على المشهور وهو الاقوى

(التاسع) في كلا العنوانين لا يمكن اجتماعهما على مصدق واحد بل يرجع صورة الاذن الى الحوالة وان عبر عنه بالضمان

مسئلة 1 - وخالف بعضهم وهو الاقرب مع تحقق الغرر عرفاً

2 - ويمكن الحكم بصحته منع جداً

3 - ويمكن ان يقال لا سبيل الى هذا القول

4 - يبقى الخيار بقاء الخيار بعد العلم باليسار محل تأمل

4 - وجهان الاقرب الاول

5 - يجوز اشتراط الخيار فيه تأمل

12 - على اشكال في هذه الصورة لا اشكال فيها لان امره بالوفاء او اذنه ظاهر في التوكيل والنيابة لا مجرد الوعد

13 - وان كان مقتضى القاعدة بل مقتضى القاعدة عدم اشتغال ذمته الا بعد اداء الضامن بمقدار ما ادى لان مردج الضمان
إلى تعهد الأداء لا إلى تغريم ذمة المضمون عنه حتى يجوز له الرجوع عليه قبل الأداء

14 - وجهان اوجههما الاول

15 - اذا صالحه بما يسوى بل الظاهر عدم الفرق بينهما

16 - باذن جديد لا يحتاج الى اذن جديد ويحتسبه عليه لما مر

20 - يضمنه باكثر منه فيه اشكال وتأمل

23 - والجواهر انفكاكه وهو الاقوى

24 - يجوز اشتراط الضمان فيه تأمل بل الاقوى عدم جوازه

25 - على وجه التقييد لا محصل لهذا التقييد في المقام

26 - ففي بطلانه وهو الاقرب

27 - فالظاهر التقسيط بل الظاهر احتسابه عن دين المضمون عنه لما بیناه سابقاً من ان اثر الضمان التعهد بالاداء لا انتقال الدين عن مضمون عنه الى نفسه

31 - على اشكال بل مع الاشكال في الاول ايضاً

32 - بل ولاحد الفقراء الاقرب عدم جوازه

33 - على القول بالثلث يخرج منه الاقوى خروجه من الثلث

35 - ولكن لا يبعد صحته بل يبعد صحته

35 - لا يخلو عن اشكال لا اشكال في بطلان الضمان

38 - والاقوى الجواز في الصورة الاولى والضمان بهذا المعنى ليس بالضمان المصطلح

38 - ما لم يجب من نص او اجماع بل لوجود الدليل العقلى على عدم تحقق الضمان قبل الدين

38 - والاقوى بمقتضى العمومات صحته والاقوى خلافه

39 - فعلى المشهور لم يلزم الضامن على الاقوى فيه وفيما بعده

39 - لا يثبت الا بعد اختياره بل الظاهر ثبوته حال العقد على وجه التخيير

41 - خلافاً للمشهور والمشهور هو الاقوى

41 - قيل لا يصح ايضاً وعدم الصحة هو الاقرب

42 - فلا يصح عندهم بل الاقرب صحته فى الاول والثانى

قتمة

1 - فالقول قول المضمون عنه مع سبق يساره وكذا مع الجهل باعساره ويساره

1 - في صحة الضمان وعدمها يقدم قول مدعى الصحافة اذا احرز مقتضيها

1 - او في وفاء الضامن مع عدم البينة وعدم تصديق المضمون له

3 - على المضمون عنه لعل المراد الاشتراط فى ضمن عقد خارج

4 - معلوم غایة الامر ممنوع لاعترافه بأنه اخذ منه ظلماً فلا وجه للرجوع حينئذ

6 - يحتمل جواز الرجوع عليه حصر الغرض فيما ذكره ممنوع

كتاب الحوالة

وعدم الحجر بالسفه الصواب الفلس بدل عن السفة

والمحال عليه لا وجه لاشتراط عدم الحجر في المحال عليه لعدم تأثير الحجر في المنع عن الحوالة

(احدها) ويحتمل ان يقال لا وجه له

(احدها) من الموالات بين الايجاب لا دليل على اعتبار الموالات في مطلق العقود الالزمة بل الاظهر عدم قدح تاخر القبول عن الايجاب في مثل المقام وصحة الحوالة بالكتابة

(احدها) بل يمكن دعوى ان الوكالة ايضاً بل التحقيق ان مطلق العقود الجائزة بالذات بربخ ليس عقوداً تحقيقية الا الهبة

(الثاني) كما هو الظاهر المشهور وهو الاقرب

(الثالث) فيه خلاف الاقوى عدم اعتبار رضاه حينئذ

(الرابع) هذا ما هو المشهور وهو الاقرب

(الرابع) لصدق الحوالة بل لا يصدق الحوالة لأن مرجع الحوالة إلى تفريح ذمته واستغلال ذمة المحال عليه وهو فرع اشتغال ذمة المحيل المفروض عدمه

(الخامس) امكن الحكم بصحته لا وجه لهذا الاحتمال لامتناع تصويره على نحو الواجب التخييرى

مسئلة 2 - بالتوقف على ابرائه ضعيف بل لا ضعف فيه ومقتضى القاعدة عدم برائة ذمة المحيل الا بعد استيفاء الوجه
الحوالة من المحال عليه

5 - ولا يكون داخلاً في الضمان والاقرب نفوذه من جهة دخوله في الضمان

مسئله 9 - فيقدم قول المحيل لا وجه له بعد ما مر من ان رجوع الحوالة على البرى الى الضمان

10 - والاقوى حصول الشغل بل الاقوى عدم حصول الشغل الا بعد الاداء كما فى الضمان

11 - ولو لم يحصل الاداء منه بل الاقوى توقف تحرره على الاداء

17 - ضمن الوكيل المحال عليه جريان قاعدة الغرر فى المقام ممنوع

كتاب النكاح

اشارة

30 - مع عدم الريبة الاقوى الجواز مع عدم الريبة

35 - يسنتى من عدم جواز النظر من الاجنبى والاجنبية مواضع والاقوى فى المستشيات المذكورة جواز النظر دون الوطى

50 - فالظاهر وجوب الاجتناب بل الظاهر عدم الوجوب لعدم استفادة شرطية المماثلة او المحرمية من الاية الشرفية فـ
يجرى اصالة الاباحة فى النظر اذا لا ملازمة بين وجوب التستر على المنظورة وحرمة النظر اليها

51 - مع العلم بتعمد النساء بل مع احتماله

52 - الا هوط الحرمة الاظهر الجواز

فصل فيما يتعلق باحكام الدخول

مسئله 4 - دخول الحشفة او مقدارها بل صدق الدخول مطلقا

7 - بين الدائمة والممتنع بها على الا هوط

7 - او اشترط ذالك حين العقد فيه تأمل

9 - لا يجب عليه القضاء الاقوى المبادرة الى مواقعتها وعدم تأخيرها

فصل

مسئلة 2 - بل الا حوط حرمتها لا يترك

10 - اشكال اقربه عدم السقوط

فصل: في تحريم الزيادة على الاربع

مسئلة 1 - ومقتضى الاحتياط لا يترك

2 - والاحوط ان يختار لا يترك

3 - اشكال اظهره عدم الجواز

فصل: في احكام التزويج في العدة

مسئلة 3 - فان التزويج فيها باطل والظاهر انه رجوع

4 - لا يخلو عن قوة القوة ممتوعة ولكنه احوط

5 - الظاهر ذلك الظهور ممنوع خصوصاً اذا انكشف الخلاف

5 - فالظاهر قبول قولها محل تأمل

5 - تحرم ابداً على الا حوط

7 - لا يوجب الحرمة الابدية الا اذا كانتا معتدتين وعلم بخروج احداهما عن العدة ولم تعلمها بعينها

9 - يلحق بالترويج في العدة على الأحوط

12 - لا يخلو عن قوة القوة ممنوعة

12 - لا يبعد الجواز فيه اشكال

15 - لا يخلو الاول منهمما بل الاقوى هو الثاني

21 - لانه اما لواط او زنا اذا وطئ في كلا الثعبيين او في دبرها

21 - الاحوط حرمة المذكورات ندباً في غير الصورة الاخيرة

21 - خصوصاً اذا طلقها او فارقها بسبب آخر غير الطلاق

فصل: من المحرمات الابدية

مسئلة 3 - الظاهر ذلك نعم هو احوط

5 - فيه وجهان بل الا ووجه بطلان العقد والحرمة الابدية لعدم فساد الاحرام بفساد الحج

فصل: في المحرمات بالمحاشرة

مسئلة 2 - اذا كان بشهوة وان لم يكن بشهوة على الأحوط

4 - ويكتفى الحشفة او مقدارها بل مسمى الدخول

11 - حكم سبق العمة والخالة في احتياج صحة عقد بنت الاخ والاخت الى اجازة العمة والخالة

14 - قوله او فعله وجهان اوجههما الاول مع العلم بالرضاء

19 - وان اظهرتا الكراهة الظاهر البطلان في هذه الصورة

25 - لم يجز ترويج احدى البنتين الا بالاجازة

34 - والاحوط النشر لا يترك

35 - كان الرنا لاحقا الظاهر عدم تأثير الاجازة لفوات المحل عن القابلية

35 - قلنا بالكشف الحكى الظاهر ان حاله حال الكشف الحقيقى

38 - وان كان هو الا حوط لا ينبغي تركه فى اللمس

39 - لكن الا حوط العدم لا يترك

41 - فالا ظهر بطلان التزويج الا ظهرية غير معلومة

42 - وهو الا حوط لا يترك

43 - حكم بصحته دون المجهول بل يحكم فى مثل المقام بالبطلان

43 - لا يبعد ذلك لقوله تعالى وان كان الوجه ضعيفاً

43 - انه لا - يجب عليه الا نصف المرة والظاهر ما ذكر هذا البعض بمعنى تقسيم نصف المهر بينهما مع عدم الدخول
وتمام المهر مع الدخول

45 - والظاهر كفاية التمليل محل تأمل

فصل

مسئلة 4 - وان كان لا يبعد الجواز بل عدم الجواز قوى

فصل: في نكاح العبيد والآماء

مسئلة 3 - ويجوز ان يجعله فى ذمة العبد لا يخلو عن اشكال

3 - ويمكن الفرق ولعل هذا اوجه

3 - وقيل يكون الزائد وهذا هو الا حوط ولعله اقوى

4 - الا اذا منعها مولاها وامتنعت بمنعه

4 - او اشترط كونها عليه وفي صحة هذا الشرط اشكال

7 - او سقوط نصفه وهو الاقوى

10 - فالظاهر عدم الحرمة بل الظاهر ثبوت الحرمة

10 - يوم سقط حياً وهو الاقرب

13 - اذا علمت بمجيء الاجازة لا شبهة في حرمتها واما منعها من الحد فمشكل

13 - لقاعدة النمائية جريان قاعدة النمائية في المورد محل تأمل

15 - وان كانت هي ايضاً زانية محل تأمل

21 - وان كان الاخطاء خلافه مشكل

فصل: في الطوارى

مسئلة 2 - اقوىهما الثاني بل الاول

6 - الخيار على الفور بناء على انه خيار واما بناء على انه سلطنة على الامضاء والرد كما اخترنا فيجوز فيه التأخير

8 - لا- يجب على الزوج بل يجب لأن مرجع الخيار في المقام إلى سلطنة الامضاء والرد وصيروحة العقد بمنزلة العقد الفضولي

9 - ظاهر المشهور عدم الفرق وهو الصحيح

10 - فالظاهر صحته بل الظاهر العدم لرجوع السلطنة على الفسخ السلطنة على الرد

12 - وجهان لها الخيار

فصل: في العقد واحكامه

مسئلة 1 - وكذا الاخطاء لا يترك

1 - والاقوى كفاية الاتيان محل تأمل

5 - لكن الاخطىء عدم الاكتفاء هذا الاحتياط لا يترك

12 - وان كان يمكن التمسك باصالة عدم لا يترك الاحتياط بالطلاق

13 - الوكيل عن الغير محل تأمل بل الاقوى صحته وان كان عن نفسه مع اجازة الولى

17 - وكذا لو عينا معيناً لا دليل على بطلان العقد فيه وفي تاليه

17 - فالاقوى البطلان وان كان الاخطىء الطلاق

19 - فالقول قول مدعى الصحة ان كان الاختلاف في التعين وعدمه فالقول قول المنكر وان كان الاختلاف في المعين مع اتفاقهما على التعين فالمرجع فيه التحالف

فصل: في مسائل متفرقة

(الاولى) على انه باطل وهو الاقرب

(السادسة) وان اشتراها لنفسه مع اذن المولى

(السادسة) وتبقى الزوجية مع اجازة المولى

(السادسة) وان اشتراها بين ماله مع اذن المولى

(السادسة) الوجهان او جههما الاول

فصل: في اولياء العقد

مسئلة 6 - اقويهما الثاني القوة ممنوعة

9 - وكذا ان جهل التاريخان لا وجه لتقديم عقد الجد في هذه الصورة

9 - قدم ايضاً لا وجه لتقديم عقد معلوم التاريخي مطلقاً اباً كان او

جداً وإنما يحكم بصحة معلوم التاريخ إذا كان المورد من قبيل الطهارة والحدث أي كون أحدهما ناقضاً للآخر

9 - أوجههما الثاني أوجههما الأول

10 - أوجههما الأول بل الثاني بعد فرض كون العقد صحيحاً

10 - أوجههما ذلك بل الا وجہ عدم الخيار في هذه الصورة

23 - ويحتمل صحته وهو الأقوى

25 - يشكل صحته بالاجازة لا اشكال في صحته بالاجازة

26 - بل الا ظهر عدم الصحة في الصورة الثانية وكذا الاولى

27 - على اشكال فيه لا اشكال فيه

27 - او من المولى عليه اشكال لا اشكال في لزومه اذا كان مراعياً لمصلحة المولى عليه

28 - اقويها الصحة اقويها الصحة مع مراعاة المصلحة

30 - بمجرد الاجازة محل تأمل نعم هو احوط

32 - اقويهما الثاني بل الاول لأن الاجازة كاشفة حقيقة لا حكماً كما بيناه في محله

35 - فان علم تاريخ أحدهما وحكمه حكم مجهول التاريخ كما تقدم

(الرابع) والا وفق بالقواعد الاحوططلاق منهمما

مسئلة 4 - قبل حصول الملكية الاقوى ان رد الموصى له مع عدم رجوع الموصى عن وصيته ليس مبطلا لها

5 - لم يصح التبعيض بل يصح التبعيض

(الثاني) وجوه اقويها الثالث

(الرابع) وجوه اوجهها الاول

مسئلة 8 - وانما يكون الرد مانعاً على فرض عدم اشتراط القبول لا معنى لكون الرد مانعاً

10 - صحت على اشكال الاقوى عدم صحته

10 - فالاقوى الصحة ولكن لا يجب على الموصى له العمل به

10 - قبل المعاطاة اشكال لا اشكال اذا عوفى بعدها

«تمت بحول الله وقوته»

المطبعة العلمية - قم

ص: 120

بسمه تعالیٰ

جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ

با اموال و جان های خود، در راه خدا جهاد نمایید، این برای شما بهتر است اگر بدانید.

(توبه : 41)

چند سالی است که مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه موفق به تولید نرم‌افزارهای تلفن همراه، کتاب‌خانه‌های دیجیتالی و عرضه آن به صورت رایگان شده است. این مرکز کاملاً مردمی بوده و با هدایا و نذرورات و موقوفات و تخصیص سهم مبارک امام علیه السلام پشتیبانی می‌شود. برای خدمت رسانی بیشتر شما هم می‌توانید در هر کجا که هستید به جمع افراد خیراندیش مرکز پیوندید.

آیا می‌دانید هر پولی لایق خرج شدن در راه اهلیت علیهم السلام نیست؟

و هر شخصی این توفیق را نخواهد داشت؟

به شما تبریک می‌گوییم.

شماره کارت :

6104-3388-0008-7732

شماره حساب بانک ملت :

9586839652

شماره حساب شبا :

IR390120020000009586839652

به نام : (موسسه تحقیقات رایانه‌ای قائمیه)

مبالغه‌داری خود را واریز نمایید.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان - خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آباده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی - پلاک 129/34 - طبقه اول

وب سایت: www.ghbook.ir

ایمیل: Info@ghbook.ir

تلفن دفتر مرکزی: 03134490125

دفتر تهران: 021-88318722

بازرگانی و فروش: 09132000109

امور کاربران: 09132000109



برای داشتن کتابخانه های تخصصی
دیگر به سایت این مرکز به نشانی

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

مراجعة و برای سفارش با ما تماس بگیرید.

۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹

